

بعد أسابيع من قيام المستشار القانوني بتسليم رئيس الحكومة «ملف شبهات بالفساد» في القضايا ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠

اتهام ننتياهو بتلقي ١٦ مليون شيكل في إطار قضية كسب غير مشروع ضخمة تتعلق بشراء غواصات من ألمانيا!

غانتس يطالب بإقامة لجنة تحقيق رسمية لتقصي وقائع «أكبر قضية فساد أمني في تاريخ إسرائيل!»



بيبي وغانتس: نزح القوارص.

خاضعا للإبتراز تحت أي ظرف من الظروف. واتهم الجهات التي تشغل في الموضوع بانها تحاول صرف انتباه الرأي العام عن الوضع الأمني المتدهور في المنطقة الجنوبية.

ولم تحالف «أزرق أبيض» إلى أن ننتياهو قد يكون وراء نشر التقرير عن اختراق هاتف غانتس في هذا التوقيت.

وكانت قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢ (القناة الثانية سابقا) ذكرت يوم الخميس الفائت أن جهاز «الشاباك» بلغ رئيس تحالف «أزرق أبيض» المرشح لرئاسة الحكومة بيني غانتس أنه تم اختراق هاتفه الخليوي من طرف أجهزة الاستخبارات الإيرانية. وأضاف أن ضابطين من الجهاز التقيا قبل نحو أسبوعين غانتس وأخبراه أنه تم اختراق هاتفه ومصادرة محتوياته منذ بداية مسيرته السياسية، وأكد له أن المعلومات الشخصية والمراسلات الخاصة والمهنية في الهاتف بانت في أيدي عذائتيه. كما جرى تحذير غانتس من أن أي تفاصيل حساسة على الهاتف يمكن أن تستخدم ضده في المستقبل إذا كان سيعمل في منصب كبير في الدولة.

وفي وقت لاحق كشفت قناة التلفزة نفسها أنه تم تسريب معلومات من هاتف إيهود باراك، الذي شغل منصب رئيس حكومة إسرائيل بين الأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠١، وأن هذه المعلومات وصلت إلى إيران.

ووفق ما كشفت عنه القناة، فإن رئيس جهاز «الشاباك» ناداف أرغمان بلغ باراك شخصيا في لقاء استثنائي معه أن جهات مختصة في الاختراق وصلت إلى هاتفه وحاسوبه وقامت ببيع هذه المعلومات لإيران.

وتأتي اتهامات غانتس لننتياهو بشبهات فساد في «الملف ٢٠٠٠» بعد نحو ٣ أسابيع من قيام المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت بتسليم رئيس الحكومة وظامق الدفاع عنه «ملف شبهات» بفضل مخالفتها ارتكبها هذا الأخير خلال الفترة التي كان فيها موظفا حكوميا منتخبا.

قال رئيس تحالف «أزرق أبيض» الجنرال احتياط بيني غانتس إن رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو تلقى ١٦ مليون شيكل في إطار قضية كسب غير مشروع ضخمة تتعلق بصفقة شراء غواصات من ألمانيا بلغت قيمتها مليارات الشواكل، ووصف ذلك بأنه أكبر قضية فساد أمني في تاريخ إسرائيل.

وأضاف غانتس، في سياق كلمة ألقاها خلال اجتماع انتخابي لتحالف «أزرق أبيض» عقد في حيفا (الأحد)، أن ننتياهو تلقى هذا المبلغ في مقابل المصادقة على صفقة الغواصات، ودعا إلى إقامة لجنة تحقيق رسمية لتقصي وقائع هذه القضية المعروفة باسم «الملف ٢٠٠٠».

وكانت الشرطة الإسرائيلية قامت بإجراء تحقيقات في هذه الصفقة، والتي تورط فيها عدد من المقربين من ننتياهو لكن ليس رئيس الحكومة نفسه. وتمحورت التحقيقات حول صفقة شراء غواصات وسفن قتالية من شركة صنع السفن الألمانية «تيسنكروب»، وأفيد بأنها ستوصي بتوجيه تهم الرشوة ضد محامي ننتياهو وابن خاله دافيد شيمرون، ورئيس طاقم موظفيه السابق ديفيد شاران، ومستشاره السابق لشؤون الأمن القومي أفريكييل بار يوسف، وقائد سلاح البحر السابق إيلعازر ماروم.

وكان شيمرون مثل «تيسنكروب» في الصفقة ويشبهه بأنه قام بالدفع قداما بثأثيره على رئيس الحكومة في مقابل مبلغ ضخ من المال. وتعتقد الشرطة بأنه ضغط من أجل الدفع قداما بصفقة دفاعية بقيمة ٦ مليارات شيكل لشراء غواصات للبحرية الإسرائيلية وسفن أخرى لحماية حقول الغاز الطبيعي قبالة سواحل إسرائيل.

وأثار دور ننتياهو في قرار شراء الغواصات بما في ذلك إصراره على إعفاء «تيسنكروب» من إجراء المناقصات المتبع في وزارة الدفاع شكوكا بشأن تعارض مصالح من أجل شيمرون. ورد لليكود على تصريحات غانتس، قائلاً: «هذا عار، في اليوم الذي قتل فيه جندي من الجيش الإسرائيلي، يحاول لبيد وغانتس إحياء قضية الغواصات بالقوة، رغم التحديد المسبق بأنه لم تكن لرئيس الحكومة أي علاقة بهم ولم يربح شيكل من صفقة الغواصات. هذه فرية كاذبة ينشرها شخص يواجه ضائقة وفقد وعيه. حتى الآن لا يعترف غانتس بخفته بدعم الاتفاق النووي مع النظام الإيراني الذي اخترق هاتفه الخليوي».

من ناحية أخرى طلبت «الحركة» من أجل نزاهة الحكم» في رسالة بعثت بها إلى كل من المستشار القانوني للحكومة، والمدعي العام، والقائم بأعمال القائد العام للشرطة، إجراء تحقيقات مكتملة لاستيضاح الظروف التي أعربت فيها إسرائيل عن عدم اعتراضها على عقد صفقة لبيع غواصات من ألمانيا لمصر.

وكان الرئيس السابق للنسب السياسي والأمني في وزارة الدفاع اللواء احتياط عاموس غلعاد أدلى مؤخرا بإفاداته في هذه القضية أمام الشرطة، حيث قال إن ننتياهو هو الذي صادق على طلب ألمانيا ببيع مصر هذه الغواصات من دون أن يحيط علما بذلك وزير الدفاع في ذلك الوقت موشيه يعلون والمسؤولين الآخرين في الوزارة.

وكان ننتياهو قد نفى ذلك في السابق وادعى أنهم لم يطلبوا موافقته. يذكر أن تصريحات غانتس عن قضية الغواصات جاءت بعد يوم واحد من تصريحات أدلى بها ننتياهو وقال فيها إن رئيسي تحالف «أزرق أبيض» غانتس وبائير لبيد يحظيان بدعم النظام الإيراني.

وأضاف ننتياهو، في تغريدة نشرها في حسابه الخاص على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» (الست)، أن تصريحات لبيد التي اتهم فيها رئيس الحكومة باستخدام معلومات أمنية حساسة لتشويه سمعة غانتس على خلفية اختراق الاستخبارات الإيرانية لهاتفه الخليوي، لن تساعد إذ إن جهاز الأمن العام («الشاباك») أكد أن رئيس الحكومة لم يكن يعرف شيئا عن موضوع غانتس، كما قال ذلك صحافيون كبار.

وقال ننتياهو إن هذه المحاولة من لبيد وغانتس لتشويه حقيقة أن النظام في إيران يدعمهما بشكل علني، وأشار إلى أنهما أيدا الاتفاق النووي مع إيران بينما كان هو يقاتل ضده.

وقال غانتس (الجمعة) إن النشر عن الاختراق الإيراني هو نيمية سياسية مهووسة تماما، وأوضح أنه لم يتعرض إلى تهديد أمني ولا توجد مواد أمنية هناك، ولن يكون

المحكمة الإسرائيلية العليا تمنع رئيس حزب «قوة يهودية» من خوض انتخابات الكنيست

*برنامج قائمة تحالف «أزرق أبيض» يؤكد أنه لن يكون هناك

انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب آخر ويتجنب ذكر «حل الدولتين»

قررت المحكمة الإسرائيلية العليا (الأحد) منع رئيس حزب «عوتسما يهودية (قوة يهودية)» ميخائيل بن أري من خوض الانتخابات للكنيست. وقيمت المحكمة بذلك موقف المستشار القانوني للحكومة والمدعي

الإسرائيلي العام اللذين اتهما بن أري بالتحريض على السكان العرب. وقررت المحكمة لجميع الأحزاب والمرشحين الآخرين الذين كانوا محل خلاف بخوض الانتخابات بما في ذلك حزب التجمع الوطني الديمقراطي وعوفر كسيف، المرشح اليهودي في قائمة التحالف بين الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير.

وتعقبا على قرار المحكمة هذا قال تحالف أحزاب اليمين إنه قرار مخز يدل على عزلة المحكمة العليا عن الشعب، وأكد أن أحزاب اليمين ستضع حدا لتعجيبه هذه المحكمة التي تصادق على ترشيح «مؤيدين للإرهاب» وفي الوقت ذاته ترفض ترشيح بن أري اليهودي الصهيوني.

وفيما يتعلق بالانتخابات أعلنت قائمة تحالف «أزرق أبيض» برنامجها الانتخابي الذي يتشكل من ٢٤ موضوعاً تتناول مختلف مناحي الحياة، وبرنامج يعا بعد الانتخابات.

وتتالف هذه القائمة من تحالف بين حزبي «مناعة لإسرائيل» برئاسة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بيني غانتس و«يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست بائير لبيد، وانضم إليها الرئيسان السابقان لهيئة الأركان العامة الجنرالان في الاحتياط موشيه يعلون وغاي أشكنازي.

وأكد برنامجهم على أن يكون هناك انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مرة أخرى من مناطق فلسطينية محتلة. كما جرى العام ٢٠٠٥ حين انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار خطة الانفصال، وتعهدت القائمة بأن تكون أي عملية سلمية مع الفلسطينيين مرهونة بالمصادقة عليها في استفتاء شعبي عام، وامتنع البرنامج من ذكر أي تفاصيل بشأن تلك العملية السلمية. كما امتنع من

وبموازاة ذلك أعلن مندلبليت أنه قرر تقديم لائحة اتهام بحق ننتياهو بشبهة تلقي رشوة في القضية المعروفة باسم «الملف ٤٠٠٠»، بالإضافة إلى تقديم لائحة اتهام أخرىين بشبهة الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين المعروفتين باسم «الملف ١٠٠٠» و«الملف ٢٠٠٠». وأضاف أنه قام بتسليم «ملف الشبهات» هذا إلى الجهات ذات العلاقة تمهيدا لعقد جلسة مساءلة لننتياهو قبل تقديم لوائح الاتهام. وستعقد جلسة المساءلة هذه بعد الانتخابات الإسرائيلية العامة التي ستجري يوم ٩ نيسان المقبل، وبناء على نتائجها سيقرر المستشار القانوني ما إذا كان سيقدم لوائح الاتهام أم لا.

ويومج «ملف الشبهات»، سيتهم ننتياهو بتلقي الرشوة في «الملف ٤٠٠٠»، وذلك على خلفية قيامه بالدفع قداما بمصالح رجل الأعمال الإسرائيلي شاول أوفيتش المالك الرئيسي لشركة «بيرك» للاتصالات، في مقابل تغطية أخبار رئيس الحكومة وعائلته بشكل إيجابي في الموقع الإخباري «واللا» الذي يمتلكه أوفيتش. وتم إغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة في هذه القضية، في حين سيتم توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى أوفيتش وزوجته.

وفي «الملف ١٠٠٠» ستوجه إلى ننتياهو تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة بشبهة تلقيه عطايا من الثري أرنون ميلتشين. ولن يتم توجيه أي تهم ضد ميلتشين في هذه القضية. وستوجه تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة في «الملف ٢٠٠٠» على خلفية اتصالات جرت بين ننتياهو ومالك صحيفة «يديעות أchronot»، ونشرها أرنون (نوني) مورس من أجل التعقيب على صحيفة «يسرائيل هيويم» المناهضة في مقابل قيام «يديעות أchronot» بنشر أخبار عن رئيس الحكومة بصورة إيجابية. وسيتم اتهام مورس بالرشوة.

وذكرت وسائل إعلام أن هذا الملف كان موضع خلاف في مكتب المستشار القانوني حيث رأى العديد من المسؤولين أنه يجب توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى ننتياهو، بينما درس مندلبليت إمكان عدم توجيه أي تهمة إلى رئيس الحكومة.

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم/ن لحضور ندوة خاصة حول:

الحصاد الكولونيالي العنصري للكنيست 20١٢ على أعقاب انتخابات الكنيست 2019

وسيم فيها عرض دراسة خاصة حول حصاد القوانين العنصرية والتمييزية للاحتلال والاستيطان في الكنيست 20١٢ للندوة ولأيتها والتيور تلك على أجواء الحركة الانتخابية والشهد السياسي والحزبي على أعقاب الانتخابات الكنيست 2019

يشارك في الندوة كل من:

أ. يرهوم جرابسي، أ. أنطوان شلحت، د. هندية غانم

وذلك يوم الأربعاء 20/3/2019، في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً في مقر مركز "مدار" رام الله - الماصيون- عمارة ابن خلدون (ط 2)

أضحت الندوة العنصرية للكنيست الإسرائيلي التي اعتدت على 7 فبراير 2015 وحتى ١ كانون الثاني 2019 مرتبة عبر سبوتيفي لتتبرعات العنصرية والداغمة للاحتلال والاستيطان. فقد راحت 22١ قاروا ضمن هذا الإطار. ح. جلعاد، 35 قاروا، أريئيل شولمان، ١١ قاروا، 6 قارواين استخدمت في هذه الندوة، ما يعني عمداً أنه لم تكن ٩١ قارواً كما يصرح على مواقع الكنيست وقنوات في مرحلة قنطرة الأمان. وهذا برنامجنا لتعمير التشريعات في الولاية التمييزية الجديدة، في حين أن القوانين الـ 23 التي أقرت بالقوة التمييزية، وبانت عتة هذه الولاية من مساندة التشريع، تعكس انحراف طابع التمييزية التمييزية. وهذا ما يتناول أكثر من خلال قرار 153 مشروع قانون أبيض حتى جدول الأعمال، ولم يتناول مسار التصحيح. واستقرت فيه في الولاية الـ 17 للكنيست (إبان فترة حكومة «كديش» برئاسة إيهود أولمرت، 2006-2009، ثم بئر 6 يونيو، في الولاية الثانية الـ 18، في فترة حكومة بنيامين نتنياهو، 2009-2013، ثم بئر 8 أيار، أي لم حكومة نتنياهو الرابعة سجلت زيادة بنسبة 583% في التصريحات العنصرية والتشهيرية والداغمة للاحتلال، وما احتسبنا 35 قارواً قنطرة بالكنيست الـ 17، وزيادة بنسبة 437% مقارنة بالكنيست الـ 18 التي تراسل وتدعو خلالها أيعا الحكومة).

عن الدراسة الخاصة حول حصاد حصار القدس العنصرية والتمييزية للاحتلال والاستيطان في الكنيست 20١٢ للندوة ولأيتها، ملاحظ: سيتم توفير خدمة الترجمة اللغوية إلى الإنجليزية

هذا الملف هو من مؤسسة روزا وكونست لوجون من دور التعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية. سجلت نسخة الملصق بالحرورية وموافق مؤسسة روزا وكونست

كلمة في البداية

انتخابات الكنيست ٢١

وسؤال القضية الفلسطينية

بقلم: أنطوان شلحت

تتبنى أوساط سياسية كثيرة، ولا سيما في المعارضة الإسرائيلية، فكرة مؤداها أن سبب رسوخ السياسة العامة، التي تنتهجها إسرائيل حيال القضية الفلسطينية، يعود أساساً إلى هيمنة اليمين على مؤسستها السياسية.

وفي هذا السياق يُشار كذلك إلى كون هذه الهيمنة ليست عابرة، فضلاً عن أنها تمتد على مدار أغلبية أعوام وجود إسرائيل، وتعزّرت في العام ١٩٧٧ مع صعود حزب الليكود إلى سدة الحكم، كما أنه داخل تلك الفكرة العامة يمكن العثور على تفاصيل خاصة مهمة، منها أن الهيمنة استحوذت في الوقت الراهن إلى نفوذ ما نطلق عليه توصيف اليمين الإسرائيلي الجديد، الذي سبق أن نوهنا هنا، مرات عديدة، بكونه يدمج بين تصورات قومية مقطوعة عن مقاربات ذات طابع ليبرالي رفع رايتها اليمين التقليدي، وبالأساس فيما يخص الشأن المدني، وبين توجهات دينية ترى في الدين جزءاً لا يتجزأ من منظومة فكره. وقد أمسى واضحاً أكثر فأكثر أن هذا اليمين الجديد يعمل على ضم الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وعلى الصعيد الداخلي يكره دولة الرفاه وحركة الاحتجاج الاجتماعي التي قامت من أجل تحصيلها قبل ٧ أعوام، ويسعى لاستيراد الأفكار المحافظة الأميركية وتطبيقها، كما يعمل على تقويض إنجازات ليبرالية، في طبيعتها إنجازات لها طابع دستوري وغيرها، وهو يبيّن نفسه ليس كـ«الوسط - اليسار» فحسب، بل أيضاً لليمين القديم، الذي رأى في المحكمة العليا مثلاً سلطة مرجعية يجب أخذ أرائها في الاعتبار.

وقد تتطوّر هذه الفكرة على قدر ما من الصحة التشخيص والاستحصال على حدّ سواء، لكن تقف بموازاتها فكرة أخرى لا تقل صخّة عنها، مؤداها أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية لا تجد لنفسها فاكلاً من تلك الهيمنة اليمينية أيضاً من جزاء تبيّد البديل الجادّ، الذي يمكن أن يُحسب على يسار الخارطة الحزبية، وفقاً للمعايير الإسرائيلية، بالارتباط مع قضية فلسطين.

ويتأكد يوماً بعد يوم، مع الاقتراب من انتخابات الكنيست الـ ٢١، التي ستجري يوم ٩ نيسان المقبل، أنه من ناحية عملية لم يعد هناك اليوم في المشهد السياسي الإسرائيلي شيء اسمه «يسار». فهذا المشهد يحتوي مكوناً يمينياً مهماً، ومكوناً وسطياً يفتقر في جوهره إلى أيديولوجيا أو رؤية معينة، ومكوناً يهزلاً يسمى نفسه يساراً، لا توجد بينه وبين مصطلح «يسار» أي صلة أو علاقة.

ويمكن القول إن هناك مجموعات صغيرة للغاية ومبعثرة يجوز اعتبارها يساراً، وهي على سبيل المثال: بقايا من حزب ميرتس، ومكتلة السلام، (عوش شالوم) إبرئاسة الصحافي الإسرائيلي الراحل أوري أفنييري، والفوضويون.

ومن ناحية اقتصادية معروف أن الاشتراكية الديمقراطية في إسرائيل جاءت من الأعلى، وفرضت من جانب اتحاد نقابات العمال العامة (الهستدروت العمالية)، الذي كان بمثابة صاحب العمل الأكبر في الدولة، وفرض هيمنته السياسية عليها أيضاً. وقد تلقى اليسار الاقتصادي الإسرائيلي الضربة القاضية لا من اليمين، وإنما من قادة «اليسار»، أمثال شمعون بيريس وإلى حد ما ديفيد بن غوريون.

فضلاً عن ذلك، هناك من يعتقد أن اليسار الإسرائيلي لم يكن حركة اجتماعية أصيلة، وإنما كان «معسكر سلام». لكن حتى «معسكر السلام» هذا لم يعد قائماً في إسرائيل في الوقت الحالي، والذي قضى على هذا المعسكر لم يكن يفتأ عمير (الذي اغتال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين)، وإنما إيهود باراك (رئيس الحكومة الأسبق والرئيس السابق لحزب العمل)، الذي أعلن (في إثر قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠) أنه «لا يوجد شيك فلسطيني للسلام».

وعلى ضوء هذا هناك من يعتقد أنه في العام ١٩٩٢ لاحت، في الظاهر، فرصة لـ«معسكر السلام» تمثلت في شخص رابين، الذي نجح في تحقيق فوز حاسم في الانتخابات التي جرت في ذلك العام. لكن رابين لم يكن رجل يسار في أي سياق، لا في السياق الاقتصادي- الاجتماعي، ولا في السياق السياسي، على الرغم من اتفاق الجبادئ الذي صنعه في أوسلو. كذلك هي الحال بالنسبة لإيهود باراك.

وثمة من بين الباحثين العرب من يعتقد أن إسرائيل بدأت في العام ١٩٤٨ كدولة علمانية ذات ميول اشتراكية، لكن هؤلاء يؤكدون في الوقت عينه أنه في الزمن الراهن امتست خاضعة-كدولة وكمجتمع- لخطاب ديني أصولي من ناحية، ولسياسة نيو-ليبرالية رأسمالية متوحّشة من ناحية أخرى، يقف من ورائها يمين جديد. ومن الحق أن يُشار، في هذا النطاق، إلى اجتهاد بعض هؤلاء الباحثين لناحية التشديد على أنه لا يمكن فهم هذا اليمين الإسرائيلي الجديد من دون مراقبة مسار علاقة الصهيونية بالدين، ومسار علاقته بالسوق الذي انتهى إلى حرية سوق غير مضبوطة، وافتقارها بالحريات السياسية الذي انعكس نحو اليمين الإثني. ولئن كان ما حدّد التمايز بين اليمين واليسار سياسياً تركز بالموقف من الفلسطينيين، فإن ما يحدث حالياً هو استطاعة اليمين الجديد أن يكسب في مواجهة اليسار استحالة فكرة التقسيم، داعياً إلى إدارة الصراع باعتباره غير قابل للحل. وفيما يخص بعلاقات الصهيونية مع الدين، فقد انتهى استخدامها للدين كداة سياسية عبر عملة الأسطورة الدينية، إلى محاولات الدين تقديم الصهيونية باعتبارها مرحلة تاريخية تندرج في إطار الإرادة الإلهية لتحقيق اليهودية، وبرأينا ما كان من الممكن أن يؤول الأمر سوى إلى هكذا نهاية محققة.

تغطية خاصة: انتخابات ٢٠١٩

برنامج تحالف «أزرق أبيض» لانتخابات الكنيست الـ ٢١ (٩ نيسان ٢٠١٩):

إسرائيل هي «البيت القومي للشعب اليهودي»- «دولة قوية ومزدهرة، لكنها مقسّمة ومتألّمة»



من اليسار يعلون، غانتس، لبيد، واشكنازي.

إسرائيل، بالنسبة لنا، قبل كل شيء وفوق كل شيء. إننا نتعهد بالعمل بأمانة ونزاهة، بصورة رسمية وبكل قوتنا من أجل حماية إسرائيل وتطويرها.»

زيادة التنافسية وتحسين الانتاجية، ويختتم تحالف «أزرق أبيض» مقدمة برنامج الانتخابي بالتاكيد: «اخترنا خوض غمار العمل السياسي - الحزبي لأن

العامة، الاستثمار في الرأسمال البشري، تقليص البيروقراطية وبناء بيئة داعمة للاستثمارات التجارية، سنعمل على خفض تكاليف الحياة - خلال حلول في قطاع السكن والإسكان،

برنامج تحالف «أزرق أبيض» لانتخابات الكنيست الـ ٢١ (٩ نيسان ٢٠١٩):

فصل البرنامج السياسي . الأمن والفصل الخاص بـ«مساواة الأقليات في المجتمع الإسرائيلي ودمجها في المجتمع»

سنعزز مراكز التوجيه المهني المتخصصة، وسنوسع برامج المرافقة التجارية للمبادرين في هذا الوسط. سنقدم محفزات للمبادرات ولخلق آليات اللقاء بين مبادرين ومستثمرين، من اليهود والعرب.

سنقيم دفيئات تكنولوجية متخصصة يتعاون فيها مبادرون يهود وعرب.

سنمأسس نظاما مشتركا بين الشرطة والوسط العربي يضمن إجراء حوار دائم وترقية ضباط عرب في سلك الشرطة

سنعطي أولوية لفتح مراكز للشرطة ولتواجد رجال الشرطة في البلدات العربية بغية تقليص أعمال الإجرام. سنضع ونطبق برامج تزويية لمنع العنف ولمحاربة حوادث السير.

سنطبق التعهدات التي لم تتحقق في قرار الحكومة رقم ٩٢٢.

العمل والتشغيل

سندمج النساء العربيات في سوق العمل - سيعمل حزب «أزرق أبيض» من أجل دمج النساء العربيات في سوق العمل بواسطة تطبيق برامج للتأهيل المهني في الوسط العربي.

سنعمق برامج دمج الأكاديميين من الوسط العربي والرامية إلى كشف، مرافقة وتأهيل الطلاب الجامعيين والأكاديميين ذوي التخصص التكنولوجي من المجتمع العربي ودمجهم في الصناعات العلمية. سنشجع المبادرات ونساعد المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة في الوسط العربي من خلال مراكز خاصة لدعم المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة.

وسنوسع نشاط صندوق القروض للنساء من الوسط العربي، والذي يعمل في إطار «سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي» من شأن تحسين أوضاع المواصلات والحضانات النهارية في البلدات العربية، أيضاً، مساعدة نساء عربيات كثيرات على الخروج إلى سوق العمل.

السكن

سنشجع مشاريع في الضواحي وفي الوسط العربي . سننفذ مشاريع بناء في الضواحي وفي الوسط العربي، بواسطة المساهمة الحكومية في تغطية تكاليف التطوير ومنح هبات إنشاء للمبادرين. سنوفر إمكانية تأجيل دفع «ضريبة القيمة المضافة»، المستحقة على المبادرين لدى شراء الأراضي إلى موعد بيع المشروع، من أجل إقامة مشروع للتأجير للمدى الطويل.

الضواحي

سنطبق تعهدات «خطة الشمال» وقرار الحكومة رقم ٩٢٢ لتعزيز الشمال ولرصد الاستثمارات المطلوبة في الوسط العربي. الحكومة السابقة عرضت خطأ طموحاً، لكن فخصها بصورة عميقة يكشف غير قليل من «تجديد»، خطط قائمة ووعود لم تتحقق. سنعيد فحص هذه الخطط في إطار السياسة المطروحة في هذا البرنامج وسنعمل على تطبيقها، طبقاً للتعهدات.

الأمن الداخلي

سنطبق خطة طوارئ لاجتثاث العنف في المجتمع العربي، بما في ذلك جمع الأسلحة ومحاربة عائلات الإجرام، من خلال التعاون بين الشرطة والسلطات المحلية. سنعطي أولوية لفتح مراكز للشرطة في البلدات العربية.

الاجتماعية التي تحول دون خروج النساء العربيات إلى سوق العمل بأعداد كبيرة وتقص المواصلات إلى أماكن العمل.

من أجل تحسين مستوى الحياة في الوسط العربي والبدوي واندماجه في المجتمع الإسرائيلي، ثمة حاجة إلى حلول للأسلحة غير القانونية في هذا الوسط؛ معالجة نقص الخرائط الهيكلية المصانق عليها ومعالجة ظاهرة البناء غير المرخص؛ رفع مستوى الحذر على الطرقات وتطوير البنى التحتية في مجال الشوارع، إضافة إلى الترتيب على نمط حياة سليم.

سيقود حزب «أزرق أبيض» خطة متعددة السنوات لتعميق دمج الأقليات في المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي ولرفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بمستويات مرتفعة من المداخل، كما سيركز على الاستثمار في التعليم بما يتيح امتلاك مهارات مهنية عالية وعلى الاستثمار في البنى التحتية الفيزية.

سنركز قيمة المساواة ونشرعها في قانون أساس . كما (في البند المشار إليه هنا من فصل القضاء والتشريع»، ورد

ما يلي: سنركز، في قانون أساس، مبدأ المساواة في حقوق الفرد في إسرائيل. قانون القومية ثبت كون دولة إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، التي يحقق فيها، بصورة مميزة، حقه في تقرير مصيره القومي، لكن مبدأ المساواة في حقوق الفرد سقط من هذا القانون، ولذا، سنشرع مبدأ

المساواة في قانون أساس، بروح «وثيقة الاستقلال».

سنخلص الفجوات في التعليم، عبر زيادة الميزانيات لمؤسسات التعليم في الوسط العربي والبدوي وفي التعليم غير الرسمي.

سنعزز تعليم العربية والتعليم التكنولوجي بغية تحسين اندماج السكان العرب في المجتمع وسوق العمل.

سنستثمر في نمط حياة سليم، وسنشد على الطب الوقائي وعلى التربية للتغذية السليمة، كما سنزيد الاستثمارات في إقامة ملاعب وقاعات رياضية.

سنخصص دورات رياضية إلزامية للأطفال في ساعات ما بعد الظهر، بما يتلاءم مع الاحتياجات الخاصة في كل بلدة.

سنسرع إقرار الخرائط الهيكلية وسنحدد مسارا خاصا لحل مشكلة البناء غير المرخص.

سنخصص ونسوق المساحات المطلوبة من الأراضي طبقاً لمعدلات الزيادة السكانية بين العرب، وسنعمل على وضع مخططات تفصيلية لكل بلدة، في إطار هذا التخطيط.

سنخصص مساحات لإنشاء وتطوير مناطق صناعية بالقرب من البلدات العربية والبدوية.

سنزيد من تمثيل الوسط العربي في مؤسسات التخطيط. سنرصد ميزانيات لاستثمارات متعددة السنوات لتطوير البنى التحتية في مجالات الشوارع، المجاري، الاتصالات، مؤسسات التعليم والمباني العامة في السلطات المحلية العربية والبدوية.

سنقدم محفزات لأصحاب العمل لتشغيل نشأة عربيات وبيديات.

سنقدم دعماً حكومياً للمواصلات من البلدات العربية والبدوية إلى مراكز الصناعة والتجارة.

سنعطي أولوية لإنشاء حضانات نهارية لتمكين النساء العربيات والبيديات من الخروج إلى العمل.

من جهة، وتحرك مشترك مع جهات إقليمية يطرح أمام سكان غزة إمكانية حياة أفضل، من جهة أخرى، بما يوضح لهم أن ما يحول بينهم وبين هذه الحياة الأفضل هو عدوانية «حماس» تجاه إسرائيل. القاعدة الأولى في الحرب ضد الإرهاب هي زرع الخلاف بين السكان، من جهة، وبين التنظيم الإرهابي الذي ينشط بينهم من جهة أخرى. يمكن لهذا أن يحصل فقط إذا اعتمدنا سياسة المبادرة في كلا المستويين، العسكري والسياسي - الاقتصادي؛ لا تناقض في هذا، إطلاقاً بل العكس هو الصحيح: ذراعان يكمل أحدهما الآخر.

هضبة الجولان هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وهذه مسألة غير خاضعة للمفاوضات. سنطور المنطقة وسنكثف الاستيطان فيها.

على الجبهة الشمالية، سنصعد المعركة المتواصلة ضد التمركز الإيراني وضد تعاضم حزب الله وسنحضر الجيش الإسرائيلي لاحتمال نشوب معركة (جديدة).

سنكثف ونصعد العمل المتواصل ضد إيران وحزب الله وسنصرّحها بعمل سياسي مقابل روسيا لتحقيق مطلب إسرائيل بإبعاد إيران ووكلائها عن الأرض السورية.

سنواصل إعادة الأسرى والمفقودين، من منطلق الالتزام لهم ولعائلاتهم والمجتمع الإسرائيلي برمته.

طبقاً لمفهوم الأمن القومي، على إسرائيل تعميق وتوثيق علاقاتها الخارجية في أي مكان في العالم، سنصلح ونعزز وزارة الخارجية ونثبث، في نص قانوني، مكانتها بوصفها متواصلة لإعادة الأسرى والمفقودين، من منطلق الالتزام لهم ولعائلاتهم والمجتمع الإسرائيلي برمته.

طبقاً لمفهوم الأمن القومي، على إسرائيل تعميق وتوثيق علاقاتها الخارجية في أي مكان في العالم، سنصلح ونعزز وزارة الخارجية ونثبث، في نص قانوني، مكانتها بوصفها

الهيئة القيادية والتنفيذية في مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية العامة. إسرائيل هي قوة عظمى في مجال التجديد والابتكار، يرثو العالم كله إليها؛ سنستغل هذا الوضع لإحداث انطلاقة سياسية جديدة، سنزيد حجم الاستثمار في مساعده الدول النامية، في إطار السعي إلى خلق قاعدة متينة

لعلاقات طويلة المدى.

سنحافظ على التعاون الاستراتيجي وعلى منظومة العلاقات المميزة بيننا وبين الولايات المتحدة، سنعود إلى تلك الأيام التي كانت إسرائيل فيها موضوعاً خارج الخلافات في السياسة الأمريكية، سنوطد العلاقات الأساسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية، الآسيوية، الأفريقية والأميركية الجنوبية.

سنضمد الجراح التي سببتها الحكومة الحالية في العلاقات مع اليهود في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة، إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي كله. حكومة إسرائيلية

مبادرة على الصعيدين الخارجي والداخلي تأخذ في الحسبان، في أي عمل تقوم به، تأثيراته وانعكاساته على اليهود في العالم - هي المفتاح لتوثيق هذه العلاقة الحيوية جداً.

مساواة الأقليات ودمجها في المجتمع الإسرائيلي

رغم التقدم المستمر الذي سجّل في دمج عرب إسرائيل والمجتمع الدرزي في المجتمع وسوق العمل في دولة إسرائيل، إلا أن الطريق إلى دمج هؤلاء ومسأواتهم التامة في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين لا تزال طويلة ومليئة بالمعوقات.

لدمج الرجال والنساء العرب وتحسين أوضاعهم الشخصية والمهنية أهمية حيوية للنمو، للقوة الاجتماعية ولتقليص الفقر والفجوات في إسرائيل.

ثمة بعض العوائق المركزية التي تعيق اندماج السكان العرب والبدو في سوق العمل: التعليم وغياب المهارات المهنية؛ معيقات دينية؛ اللغة والأداء الاقتصادية؛ التقاليد

والعلمانين. تتباعد فيها المسافات بين المركز والضواحي، بين اليسار واليمين وبين الإنسان والإنسان. ثمة تاكل مثير للقلق في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة وبهيئات حفظ القانون وتطبيقه، إلى جانب التدهور المستمر في سلة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وفي جودتها. ولهذا، فقد حان الوقت لإعادة توحيد إسرائيل من جديد ولضمان مستقبلها.»

وتوضّح المقدمة أن «حزب أزرق أبيض يقوم على ثلاثة أسس مركزية هي: ١. الأمن - حيال الأخطار والتحديات المحيطة بنا، سنرفع قبضة حديدية في وجه كل من يريد السوء لنا.

وفي موازاة ذلك، سنعمل بحكمة ومسؤولية لاستنفاد أية فرصة للمفاوضات الجدية والناجعة، بالتعاون مع الجهات المعتدلة في العالم العربي وفي الدول الغربية. ٢. الرسمية - إسرائيل بحاجة إلى الرسمية. إذا لم ننجح في إعادة بلورة أنفسنا من جديد كشعب واحد وأمة واحدة، وإذا لم نجد لنا جميعاً مكاناً في دولة واحدة، فلن يكون بمقدورنا مواجهة التحديات المستقبلية. على الدولة احترام الفرد، احترام

المجموع وتجدد التحالف الإسرائيلي. نحن نضع المملكة قبل الملكية. سنعمل بكل الوسائل من أجل تعزيز الروابط بين أجزاء الشعب المختلفة؛ سنحارب الفساد؛ سنحرص على حماية حقوق جميع المواطنين؛ سنساعد على مؤسسات الدولة، عن القضاء والقانون. ٣. الاقتصاد والمجتمع - نحن ملتزمون بتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وتقليص الفقر، ملتزمون ببناء مجتمع يتيح فرصاً حقيقية لكل مواطنة ومواطن. سنعمل على تعزيز المنظومات الجماهيرية العامة، وخصوصاً في مجالات التعليم، الصحة والزراعة. سنعمل على زيادة النمو والإنتاجية من خلال تطوير واسع للبنى التحتية

نشر تحالف «كحول لفان» (أزرق أبيض) الجديد، بقيادة رئيس هيئة الأركان الأسبق للجيش الإسرائيلي بيني غانتس، في أوائل آذار الجاري، برنامجه الكامل لانتخابات الكنيست الـ ٢١ التي ستجري يوم التاسع من نيسان المقبل، والذي يمتد على ٤٥ صفحة طرح الحزب من خلاله رؤيته وخطته المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة في ٢٧ فصلاً تبدأ بمقدمة تليها العناوين التالية: السياسي - الأمني؛ الحرب

ضد الفساد؛ الاقتصاد؛ العمل والتشغيل؛ التربية والتعليم؛ الصحة؛ المواصلات؛ القضاء والتشريع؛ الدين والدولة؛ تقليص عدم المساواة، الرفاه وحقوق الأشخاص ذوي المحدوديات؛ السكن؛ الموكمة؛ الضواحي؛ الحكم المحلي؛ الأمن الداخلي؛ المستقلون والمصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة؛ حماية البيئة؛ النساء؛ المتقاعدون؛ تشجيع اندماج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي؛ الشبيبة والطلاب الجامعيون؛ الاستيطان العالمي والزراعي؛ المثليون؛ يهود المهاجر واستيعاب المهاجرين (اليهود)؛ مساواة الأقليات؛ الثقافة والفنون.

إضافة إلى مقدمة.

يذكر أن «كحول لفان» هو تحالف ثلاثة أحزاب هي: «مناعة لإسرائيل» (حوسو ليسرائيل) بزعامة بيني غانتس، «يوجد مستقبل» (يش عتيد) بزعامة يائير لبيد و«الحركة القومية الرسمية» بزعامة رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون، ثم انضم إليهم رئيس سابق آخر لأركان الجيش الإسرائيلي هو غاي أشكنازي.

يفتتح تحالف «أزرق أبيض» مقدمة برنامجه الانتخابي بالجملة التالية التي يؤكد من خلالها أن «إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي وإسرائيل هي بيتنا جميعاً. نحن نحبها، فخورون بها وملتزمون بالمحافظة على صورتها وعلى هويتها كدولة يهودية وديمقراطية، بصورة مطلقة.»

تضيف مقدمة: «إسرائيل ٢٠١٩ هي دولة قوية ومزدهرة، لكن إسرائيل ٢٠١٩ هي، أيضاً، دولة مقسّمة ومتألّمة. البلاد جيدة، لكن رباحاً سيئاً تهب فيها. تتعمق فيها الفجوات بين اليهود وغير اليهود، بين الأغنياء والفقراء، بين السفارديم (الشرقيين) والإشكنازيين (الغربيين) وبين المتدينين

غاي أشكنازي.

يافتح تحالف «أزرق أبيض» مقدمة برنامجه الانتخابي بالجملة التالية التي يؤكد من خلالها أن «إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي وإسرائيل هي بيتنا جميعاً. نحن نحبها، فخورون بها وملتزمون بالمحافظة على صورتها وعلى هويتها كدولة يهودية وديمقراطية، بصورة مطلقة.»

تضيف مقدمة: «إسرائيل ٢٠١٩ هي دولة قوية ومزدهرة، لكن إسرائيل ٢٠١٩ هي، أيضاً، دولة مقسّمة ومتألّمة. البلاد جيدة، لكن رباحاً سيئاً تهب فيها. تتعمق فيها الفجوات بين اليهود وغير اليهود، بين الأغنياء والفقراء، بين السفارديم (الشرقيين) والإشكنازيين (الغربيين) وبين المتدينين

غاي أشكنازي.

يافتح تحالف «أزرق أبيض» مقدمة برنامجه الانتخابي بالجملة التالية التي يؤكد من خلالها أن «إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي وإسرائيل هي بيتنا جميعاً. نحن نحبها، فخورون بها وملتزمون بالمحافظة على صورتها وعلى هويتها كدولة يهودية وديمقراطية، بصورة مطلقة.»

تضيف مقدمة: «إسرائيل ٢٠١٩ هي دولة قوية ومزدهرة، لكن إسرائيل ٢٠١٩ هي، أيضاً، دولة مقسّمة ومتألّمة. البلاد جيدة، لكن رباحاً سيئاً تهب فيها. تتعمق فيها الفجوات بين اليهود وغير اليهود، بين الأغنياء والفقراء، بين السفارديم (الشرقيين) والإشكنازيين (الغربيين) وبين المتدينين

فيما يلي ترجمة حرفية كاملة للفصلين الأول (السياسي - الأمني) وقبل الأخير (مساواة الأقليات في المجتمع الإسرائيلي ودمجها في المجتمع)، إضافة إلى بعض البنود التي تتطرق إلى الوسط العربي ضمن فصول العمل والنشاط،

السكن، الضواحي والأمن الداخلي) من البرنامج الانتخابي لحزب «أزرق أبيض» لانتخابات الكنيست الـ ٢١:

البرنامج السياسي - الأمني

إسرائيل هي الدولة الأقوى في الشرق الأوسط. ليس ثمة من ينافس قوتها العسكرية، الاقتصادية والديمقراطية في دائرة قطرها آلاف الكيلومترات حول حدودها. ومع ذلك، وبعد ٧٠ عاماً من استقلالنا، لا يزال بعض جيراننا يرفض الاعتراف

بقننا في الوجود، المحيط القريب، كما المحيط الأبعد قليلاً، يضعان أمام إسرائيل تحديات أمنية كبيرة ومركبة. أول هذه التحديات، بالطبع، هو عدوانية إيران، القوة العظمى إقليمياً، التي تعلن جهاراً نيتها لتدمير إسرائيل. إيران تقف خلف التهديدات الإرهابية والعسكرية القائمة على حدودنا، تزود حزب الله بالأسلحة المختلفة، بما فيها مئات آلاف الصواريخ والقذائف الموجهة نحو المدن الإسرائيلية، كما تمول النشاط الإرهابي الذي يمارسه تنظيمي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في قطاع غزة. ولم تتخل إيران، بعد، عن مشروعها النووي الذي - إن تحقق - سيضع إسرائيل أمام خطر وجودي غير مسبق.

لم تعد الجيوش النظامية الكبيرة وحدها هي المتوسطة عند حدودنا، بل يزداد الأمني تعقيداً، بصورة كبيرة، فقد أصبح تهديد الصواريخ والقذائف يشكل خطراً جدياً غير مسبق على الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ تحاول التنظيمات الإرهابية المش بنا، على الحدود وفي داخل أراضي الدولة.

يستخدم العدو السكان المدنيين كدرع واقية ويسعى إلى إبطاء جزء كبير من قوتنا العسكرية ونزع فاعليته. يقف الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الأخرى أمام الحاجة الدائمة إلى التغيير والتكيف مع الواقع المعقد المستجد بغية ضمان الأمن في واقع أكثر تعقيداً بكثير عما عرفته وواجهته من قبل.

أكثر ما يفتق إسرائيل هو قيادة سياسية تأخذ زمام المبادرة، تعمل لاستغلال الفرص ولتغيير الواقع في المنطقة عموماً وعند حدودنا بوجه خاص. حركة «حماس»، التي لا يمكن مقارنة قدراتها بقدرات الجيش الإسرائيلي، تواصل التحرش بنا واستفزازتنا وتغيّفص حياة السكان في جنوب إسرائيل. رغم المعركة الناجحة التي يخوضها الجيش الإسرائيلي ضد تعاطف قوة حزب الله، الذي يمثل القوة الأقوى في لبنان اليوم، وضد التمركز الإيراني في سورية، إلا أن ثمة واقعا مركبا مليئا

بالتحديات ينشأ ويتطور خلف حدودنا الشمالية. النشاط الإسرائيلي لا يؤتي أية ثمار في التأيير على الطريقة التي يبعث بها (فاديمير) بوتنن، (رجب طيب) أردوغان و(حسن) روحاني التسوية الجديدة في سورية.

يشكل تهديداً خطيراً للرؤية التي قامت دولة إسرائيل على أساسها: دولة يهودية وديمقراطية، بيت قومي للشعب اليهودي في المكان الوحيد في العالم الذي يمكنه فيه العيش والبقاء؛ دولة متنورة، متقدمة وديمقراطية يرغب شبابها في العيش فيها، لأنها المكان الأفضل في العالم.

لدينا صديق كبير ووفي في البيت الأبيض، لكن إسرائيل لم تعد كما كانت - موضوعاً خارج الخلافات في السياسة

بين تمدد التيار الديني الصهيوني وتضخيم قوته في استطلاعات الرأي

التيار الديني الصهيوني يسيطر على الأجواء السياسية في المستوطنات* يشكل ٤٠٪ من مستوطنات الضفة، لكن هذه قوة تعادل ٢٥ مقعد في الكنيست* نمط تصويت المستوطنات يشكل نموذجا للتصويت في هذا التيار خارج المستوطنات* التيار الديني ينتشر في العديد من الأحزاب والتركيبة المقبلة للكنيست ستسجل ذروة في عدد المتدينين والمستوطنين



موشيه فيغلين - الأشد تطرفا.

استطلاعات الرأي، التي تضخم من حجم اليمين الاستيطاني، خاصة وأن أصوات اليمين الاستيطاني لا تتوزع فقط على هذه القوائم الثلاث، التي بات مجموع ما استحصل عليه هو ما بين ١٦ إلى ١٨ مقعدا، فهناك قائمة حزب الليكود، التي حصلت في انتخابات ٢٠١٥ وحدها على ٣٢٪ من أصوات المستوطنات، ونسب صغيرة جدا حصلت عليها قوائم تدور في فلك اليمين الاستيطاني.

وحيثما نتكلم عن اليمين الاستيطاني، فهذا لا يعني أصوات المستوطنات وحدها، بل إن المستوطنات هي شريحة نموذجية لقاعدة انتخابية أكبر. وبحسب التقديرات، فإن عدد أصحاب ذوي حق الاقتراع في مستوطنات الضفة وحدها، من دون القدس المحتلة، سيتجاوز بقليل ٢٥٥ ألف صوت، وهؤلاء يشكلون ٤٪ من إجمالي ذوي حق التصويت، الواردة أسماؤهم في سجل الناخبين. لكن في يوم الانتخابات ترتفع النسبة إلى ٥٪، على ضوء أن نسبة التصويت بين المستوطنين في حدود ٩٠٪، وفي مستوطنات صغيرة تكون أعلى، إذا ما أخذنا بالحسبان أصوات مستوطنين يصوتون خارج مستوطناتهم، مثل الجيش وطواقم عمل رسمية.

ونسبة ٥٪ تعني ٦ مقاعد برلمانية. لكن أصوات المستوطنين موزعة حسب التقديرات الحالية إلى ٣٩٪ من التيار الديني الصهيوني، و٣٩٪ من المتدينين المترمتين «الحريديم»، و٢٢٪ من العلمانيين، لكن غالبية العلمانيين الساقطة في تيار اليمين الاستيطاني. وهذه نسب ترتكز على بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣-٢٠١٥».

برهوم جرابيسي، الصادر عن مركز «مدار»، وهذا يعني أن قوة التيار الديني الصهيوني المسيطر على الأجواء السياسية في المستوطنات، لا تتجاوز ٣ مقاعد برلمانية. لكن أصوات المستوطنين تشكل شريحة لطابع تصويت هذا التيار، الذي حسب التقديرات يشكل نسبة ١٢٪ من إجمالي السكان، وحوالي ١٥٪ من إجمالي اليهود الإسرائيلييين وحدهم. فهذا هو التيار الديني في داخل الحركة الصهيونية، وفي العالم يطغى طابع الليبرالية والتعددية في داخله، مثل الإصلاحيين. لكن في إسرائيل فإن هذا التيار الديني شهد منذ منتصف سنوات التسعين تحولات متسارعة نحو التطرف الديني، وبالإمكان القول إن التيار الإصلاحي الذي كان بارزا على الساحة الإسرائيلية قد تلاشى مع السنين.

وما يراه قوله إن استطلاعات الرأي في نتائجها الأخيرة تمنح قوة للأحزاب التي تدور في فلك اليمين الاستيطاني، وهي متحالفة مع الليكود، وزعيمه بنيامين نتنياهو، أكثر بكثير من قوتها الديمقراطية. وما يعزز هذا الاستنتاج هو أن حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) بزعامة أفيغدور لبيرمان، المتراجع عند نسبة الحسم، بات يهتف أكثر في استطلاعات الرأي، التي تمنحه ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، والمقاعد الأربعة التي التمثيل الأدنى لنسبة الحسم، التي ضعف لبيرمان شخصيا لرفعها من ٢٪ إلى ٣٪ في العام ٢٠١٤. غير أن هذا الحزب، ورغم تطرفه اليميني، ضعيف في المستوطنات، لكن مصدر قوته هو في اليمين الاستيطاني.

وهناك أحزاب صغيرة أخرى تخوض الانتخابات، وقد يقرر بعضها الانسحاب من المنافسة تحت ضغط قيادة اليمين الاستيطاني، منعا لحرق الأصوات. لكن كل حزب مرشح لاجتياز نسبة الحسم لن يقبل بالانسحاب من المنافسة، وهذا ما يخلق

كتب برهوم جرابيسي:

قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، ما زال عدم الوضوح هو سيد الموقف في استطلاعات الرأي العام، فعلى الرغم من الإجماع الحاصل في كل استطلاعات الرأي على أن ائتلاف بنيامين نتنياهو ما زال يسيطر على الأغلبية المطلقة فيها، إلا أن هناك علامات سؤال حول إجمالي المقاعد التي ستحصل عليها قوائم اليمين الاستيطاني المتشدد، وخاصة تلك التي ترتكز على التيار الديني الصهيوني كقاعدة أساسية لقوتها الانتخابية.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن أبرز تحالفين لأحزاب المستوطنين، «وحدة أحزاب اليمين» و«اليمين الجديد»، يحصلان معا على ما بين ١١ إلى ١٣ مقعدا، وهذه القوة التي كانت تمنحها استطلاعات الرأي لتحالف «البيت اليهودي» في ما لو استمرت الشراكة فيه. إلا أنه مع إعلان حل الكنيست، أعلن قائدا تحالف أحزاب اليمين اليهودي، وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، ووزيرة العدل أيليت شاكيد، عن انشقاقهما وتشكيل حزب جديد يحمل اسم «اليمين الجديد»، وفي الحéal منحت استطلاعات الرأي هذا الحزب المصادرة بين المستوطنين، مع ٨ مقاعد بالمعدل، لكنه هبط في استطلاعات الرأي الأخيرة إلى ٦ مقاعد.

في المقابل، فإن حزب «المفدال»، الذي بات باسم «البيت اليهودي»، واصل تحالفه مع «هتيحود هليكومي» (الاتحاد القومي)، ويضغف من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، انضمت إلى التحالف حركة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية)، وهي الحركة الاستمرارية لحركة «كاخ» الإراهية المحظورة. وفي حين كانت استطلاعات الرأي تمنح هذا التحالف، «وحدة أحزاب اليمين»، ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، وقيل إنه تحالف يواجه احتمال عدم اجتياز نسبة الحسم، فإنه بات الآن في صدارة المعسكر الديني الصهيوني، وأصبح يحصل على ما بين ٧ إلى ٨ مقاعد.

بشكل أو باخر فإن القائمتين ستحصلان معا، كما ذكر سابقا، على عدد المقاعد التي كانت مرشحة لتحالف «البيت اليهودي»، لو استمر في تركيبته التي كانت في انتخابات ٢٠١٥، إلا أنه في الأسبوعين الأخيرين ظهر «لاعب جديد»، استطلاعات الرأي، هو حزب «زهوت» (هوية)، بزعامة المتطرف موشيه فيغلين، من قادة العصابات التي تقتحم المسجد الأقصى المبارك، ومن أشد العنصريين ضد العرب.

وكان فيغلين قد ظهر في الحلقة السياسية في النصف الثاني من سنوات التسعين من القرن الماضي، ودعا إلى «العصيان المدني» ضد اتفاقيات أوسلو. ولاحقا انضم إلى حزب الليكود، ونجح في تشكيل تيار داخل الحزب، هو الأشد تطرفا. ثم خاض الانتخابات الداخلية لرئاسة الحزب، أكثر من مرة، وفشل، كما أنه لم ينجح في الحصول على مقعد ضمن قوائم الانتخابات الكنيست، إلا في الدورة البرلمانية الـ ١٨، بين العامين ٢٠١٣-٢٠١٥، ضمن حزب الليكود. غير أن منافسته لبنيامين نتنياهو على رئاسة الحزب في حينه، جعلت الأخير يقف سدا منيعا لمنع تمثيله مجددا عن قائمة الليكود، ولكن قيل في حينه إن نتنياهو يريد استبعاده عن الحزب بسبب تطرفه، فانشق لاحقا وأقام حزب «زهوت».

وهذا الظهور «المجازي»، لفيلين في استطلاعات الرأي كمن يتجاوز نسبة الحسم، عزز علامات السؤال حول مدى صحة

بل نراه في أحزاب أخرى. وأبرزها حزب الليكود، الذي من بين النواب الـ ٣٠ المرشحين لدخول الكنيست، ٨ منهم هم من هذا التيار، ومن بينهم ثلاثة في الصف الأول للحصول على مناصب وزارية، ورئاسة الكنيست، كذلك فإن مرشحين من هذا التيار نجدهم في أحزاب أخرى، بما فيها أحزاب خارج ائتلاف نتنياهو وتنافسوه.

وائتباع الديني التيار الصهيوني حينما يتغلغلون في أي حزب، لا يقبلون أن يكونوا «ورقة توت» لهذا الحزب أو ذلك، بل نراهم يسارعون للقفز إلى المقدمة، ويكونون مركز قوة، ومحورا للحراك البرلماني والسياسي بشكل عام، وهذا هو نهجهم في الجهاز الحاكم وفي الجيش، الذي حسب تقارير سابقة، فإن ٣٥٪ من خريجي كليات الضباط هم من هذا التيار، بمعنى ثلاثة أضعاف نسبتهم بين السكان، وضعفين ونصف الضعف من نسبتهم بين اليهود وحدهم.

وهذا التمدد بات يقلق أيضا جمهور العلمانيين، نظرا لاستمرار التطرف الديني لهذا التيار، الذي لطالما كان في عقود مضت يلعب دور التوازن بين التيار الديني المترمت «الحريديم»، وبين العلمانيين، في ما يتعلق بقوانين وأنظمة الإكراه الديني.

وبالإمكان التقدير أن بنيامين نتنياهو يشعر بقلق العلمانيين، وفي ذات الوقت فهو يريد الحفاظ على قوته داخل التيار الديني الصهيوني، لذا فإنه في العامين الأخيرين سجل موقفين، كما يبدو لإظهار

أكثر قادة اليمين الاستيطاني، بمن فيهم نتنياهو، إذ أن سقوط قائمتين أو أكثر من القوائم المحسوبة على اليمين، من شأنه أن يقلب موازين التمثيل البرلماني، بشكل يضر باليمين الاستيطاني. وهذا لا يعني نفيا قاطعا لهذه النتائج. فرغم عدم دقتها، إلا أنها تعكس أجواء التطرف في الشارع الإسرائيلي، فحينما ستصدر النتائج النهائية سنقراها ليس فقط بموجب تقاسم مقاعد الكنيست، وإنما سنأخذ بالحسبان أيضا القوائم التي لم تجتز نسبة الحسم، من هذا المعسكر أو ذاك.

وفي حال اجتاز فيغلين نسبة الحسم، وتمثل مجديا في الكنيست، مع ثلاثة نواب آخرين على الأقل من قطيعه، فإننا سنكون أمام تركيبة برلمانية أشد تطرفا مما شهدناه في الولاية البرلمانية المنتهية، لأن فيغلين ونواب حزبه سيضمون إلى نواب اليمين الاستيطاني المتطرف، الذين بات مضمونا تمثيلهم في الكنيست، وسيكونون في حالة تنافس أشد على المواقف العنصرية والاقليمية، إذ أن دعاة الطرد الجماعي للفلسطينيين (الترانسفير) يزداد عددهم في كل واحدة من جولات الانتخابات الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأخيرة.

تمدد التيار الديني

الامر الأخر الذي يبرز في هذه الانتخابات هو تمدد التيار الديني الصهيوني في خارطة السياسة الإسرائيلية، فهذا التيار لا يتمثل في الأحزاب التي تنشأ في هذا التيار،

طابعه العلماني. الأول حينما أعلن من على منصة الكنيست قبل عدة أشهر أنه يؤيد قانونا يجيز لأزواج من المثليين الذكور استئجار أرحام لولادة أبناء، إلا أنه لا يستطيع التصويت تأييدا لمشروع قانون كهذا، بسبب قرار الائتلاف الحاكم، علما أن في الليكود منذ الولاية البرلمانية المنتهية يوجد نائب مثلي الجنس، النائب أمير أوحانا، وقد أقام مجموعة مستقلة له في حزب الليكود.

وفي الأيام الأخيرة، أعلن نتنياهو عن تأييده لشرعة ما يسمى بـ«المخدرات الخفيفة»، مثل القنب، رغم أن المستوى المهني المختص في مؤسسات الحكم يرفض هذا، وهذا ليس نصريحا عابرا، ففي انتخابات ٢٠١٥، حصلت قائمة «عاليه ياروك» (الورقة الخضراء)، التي تنادي بشرعة الماريحوانا، على أكثر من ٤٧ ألف صوت، وهؤلاء شكلوا نسبة ١٢٪، وهذا يفسر تحالف أحزاب للتعبير عن موقفها المؤيد لشرعة «السوم الخفيفة»، لكن البارز بينها كان حزب «زهوت» بزعامة المتدين موشيه فيغلين.

وفي المجل، فإن التركيبة البرلمانية التي ستفرزها الانتخابات، ستسجل ذروة في عدد النواب المتدينين المترمتين، ففي الانتخابات السابقة دخل إلى الكنيست ١٠ نواب من هذا التيار، ولاحقا ارتفع عددهم في أعقاب انضمام نواب آخرين، بعد استقالات نواب في كتل مختلفة، كما أن عدد النواب المستوطنين، عدا القدس، مرشح للارتفاع، وكان عددهم في الانتخابات السابقة ١٢ نائبا مستوطنا.

غالبية القوائم المهتدة بعدم تجاوز نسبة الحسم في اليمين!

القلق الأكبر بين أوساط اليمين سقوط قائمتين وربما أكثر ممن ترتكز على أصوات اليمين المتشدد والاستيطاني، ما سيخل بتركيبة الكنيست المقبل* أفيغدور لبيرمان الذي عارك على مدى سنوات لرفع نسبة الحسم بات اليوم في دائرة احتمال عدم تجاوزها* تراجع نسبة التصويت بين العرب تفقد قوتهم الإجمالية ٤ مقاعد من أصل ١٩ مقعداً من الممكن الفوز بها بنسبة تصويت مساوية لنسبة تصويت اليهود

من مفارقات حملة الانتخابات الإسرائيلية القائمة أن من ضغط على مدى سنوات لرفع نسبة الحسم إلى ما هي عليه الآن، أفيغدور لبيرمان، بات هو شخصيا مهددا بها، إذ أنه من المرشحين لاحتمال عدم اجتياز نسبة الحسم، ومعه قوائم محسوبة على اليمين، في حين أن احتمال تراجع نسبة التصويت في الشارع العربي، وبالإساس بسبب ظاهرة اللامبالاة، قد تساهم في تقليل تمثيل العرب من القوى الوطنية في الكنيست المقبل.

وتنتشر استطلاعات الرأي القوائم التي ستجتاز نسبة الحسم، التي ستحتاج إلى حوالي ١٥١ ألف صوت كحد أدنى، وقليل من هذه الاستطلاعات ينشر النسبة التي ستحصل عليها القوائم التي قد لا تتجاوز نسبة الحسم، وهذه الاستطلاعات تنتشرها صحيفة «يسرائيل هيوم» بشكل ثابت، وبالإمكان التقدير أن هذه الصحيفة اليمينية، المؤيدة كليا لشخص بنيامين نتنياهو، تحذر اليمين الاستيطاني من احتمال حرق عشرات آلاف الأصوات، ما قد يؤثر على تمثيله البرلماني.

وأبرز القوائم التي تصارع نسبة الحسم حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور لبيرمان، الذي يتراجع ما بين عدم اجتياز نسبة الحسم، أو حصوله على ٥ مقاعد، علما أن تمثيل الحد الأدنى هو ٤ مقاعد، وذات الحال بالنسبة إلى قائمة «زهوت» التي شكلها النائب السابق المتطرف موشيه فيغلين. ومن الصعب رؤية القائمتين تتجاوزان معا نسبة الحسم، فعلى الأقل واحدة منهما ستسقط، لكن في حال اجتازتا نسبة الحسم، فإن هذا سيكون على حساب قائمتين أخريين تمثلان اليمين الاستيطاني، وأيضا على حساب حزب الليكود، الذي سجل أعلى نسبة له في المستوطنات في الانتخابات السابقة، التي جرت في ٢٠١٥.

لكن عدم اجتياز لبيرمان نسبة الحسم سيثير سخرية فوق العادة، فإن لبيرمان ذاته كان على مدى سنوات يلوح بضرورة رفع نسبة الحسم لغرض ضرب القوائم النشطة بين

نسبة الحسم، فإن احتمال عكس هذا ما يزال قويا، وسقوطه سيعني أيضا خسارة ما يلاص أربعة مقاعد. وهذا المشهد كان في انتخابات ٢٠١٥، حينما سقطت قائمة منافسية بين حركة «عوتسما يهوديت»، وهي امتداد لحركة «كاخ» الإراهية، مع قائمة «إباد» التي شكلها المنشق عن حزب «شاس» إيلي يشاي، إذ حصلت هذه القائمة على أكثر من ١٢٥ ألف صوت، بينما نسبة الحسم كانت بحاجة إلى ما يزيد عن ١٣٨ ألف صوت، وهذه الحال دفعت نتنياهو للضغط على أحزاب المستوطنين لتضم لها حركة «عوتسما يهوديت»، ونجحت الضغوط، بينما لم تنجح الضغوط على حزب شاس وزعيمه السياسي أرييه درعي بأن يعيد إيلي يشاي، الذي في حال واصل منافسته قد يحرق ما يعادل أكثر من مقعد برلماني، وهذا سيكون على حساب حزب شاس.

وما ساهم في إضعاف حزب شاس في انتخابات ٢٠١٥، حينما حصل على ٧ مقاعد، واليوم مرشح لـ ٥ مقاعد، ليس فقط يشاي، الذي اقتنص في حينه ما يعادل مقعدين من المتدينين المترمتين الشرقيين، وإنما أيضا لأن جمهورا كبيرا من اليهود الشرقيين، من الشرائع الفقيرة، نقل قوته إلى حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية الحالي موشيه كلون. وفي هذه الانتخابات، فإن كلون يرتكز بقدر أكبر على اليهود الشرقيين، لكن في المقابل هناك قائمة «غيشر» التي شكلتها النائبة أورلي ليفي- أبكسيس، المنشقة عن حزب «يسرائيل بيتينو»، فهي ابنة الوزير الأسبق دافيد ليفي، أحد أبرز وجوه سياسة اليهود الشرقيين، وعلى الرغم من أنها تلوح بالقضايا الاقتصادية الاجتماعية، وقد تحصل على أصوات من كافة شرائح اليهود، إلا أنها ستترتكز بالأساس على اليهود الشرقيين في بلدات فقيرة.

وحسب التقديرات، فإنه في حال استمرت في المنافسة فإنه قد تحرق ما يلاص ١٠٠ ألف صوت، وهذا يعادل أكثر من مقعدين، ما يعكس سلبا على معسكر اليمين المتشدد،

وبالتالي على اليمين الاستيطاني، كذلك هناك قوائم صغيرة تتحرك داخل الجمهور الذي يصوت لأحزاب ائتلاف بنيامين نتنياهو، وقد تساهم خسارتها في إضعاف هذا الائتلاف، ولو بشكل طفيف. في المقابل، فإننا نرى هذه الحالة في الجانب الآخر، الذي يواجه ائتلاف نتنياهو، وهذا ما يعزز القلق أكثر لدى اليمين المتطرف، خاصة وأنه حسب استطلاعات الرأي فإن حركة ميرتس لم تعد في دائرة الخطر من عدم اجتياز نسبة الحسم، وهذا ما يعكس على نتائج استطلاعات الرأي، التي تواصل منح ائتلاف نتنياهو الأغلبية المطلقة.

الشارع العربي

في الجانب الآخر كليا من خارطة السياسة، الشارع العربي، فإن التحدي الأكبر هو نسبة التصويت في يوم الانتخابات، فعلى مدى عقود هناك فجوة واضحة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٢٪ بين نسب التصويت بين العرب، وتلك التي بين اليهود، وحسب التقديرات، فإن نسبة التصويت قد تسجل هذا العام ارتفاعا طفيفا مقارنة مع انتخابات العام ٢٠١٥، التي بلغت فيها نسبة التصويت ٧٢،٣٥٪، فيما تشير التقديرات إلى أن نسبة التصويت سترتفع هذا العام إلى ٧٣،٥٠٪.

وما يلجم ارتفاع نسبة التصويت العامة هو التقدير بأن نسبة التصويت بين العرب ستترجع عن النسبة التي سجلتها في العام ٢٠١٥، وكانت ٦٢،٥٠٪، ونسب التصويت متفاوتة في منطقة إلى أخرى، وأدناها في التجمعات السكانية الكبرى، مثل الناصرة، والعمل الأكبر لتراجع نسبة التصويت بين العرب هو ظاهرة اللامبالاة، أو رد الفعل على عدم استمرار القائمة المشتركة، في المقابل هناك حركة تدعو لمقاطعة التصويت من منطلقات سياسية، رفضا للبرلمان الإسرائيلي، رغم أن هذه القوى تشارك في انتخابات الحكم المحلي (بلديات)، التي تديرها وزارة الداخلية

الإسرائيلية، وتجرى وفق القوانين الإسرائيلية. وتخوض الانتخابات في الشارع العربي ٦ قوائم، منها اثنتان أساسيتان ستجتازان نسبة الحسم، وهما تحالف «الجهة الديمقراطية- العربية للتغيير»، وتحالف «القائمة الموحدة- التجمع الديمقراطي»، والقائمة الموحدة هي الذراع السياسي للحركة الإسلامية (التيار الجنوبي)، ثم هناك أربع قوائم أخرى لا وجود لها في الشارع، ثلاث منها تخوض الانتخابات تحت شعارات مختلفة، ولكنها تتساقق مع الادعاء بأن أعضاء الكنيست العرب من القائمة المشتركة لا يهتمون بقضايا فلسطيني الداخل، وقائمة رابعة يادر لها أحد خدام جيش الاحتلال. والقوائم الأربع قد تحرق مجتمعة بضعة آلاف من الأصوات، إذا استمرت في خوض الانتخابات ولم تتراجع عن المنافسة، لكن رغم هشاشة النتائج المتوقعة لها إلا أن هذه الأصوات قد تساهم في عدم تحقيق مقعد إضافي لواحدة من القائمتين، اللتين من المفترض أن توقعا اتفاقية فائض أصوات، وبموجب هذا الاتفاق، فإن الفائض لكل واحدة من القائمتين، بعد احتساب المقاعد الكاملة، يتم احتسابه بوحدة واحدة، وفي حال حقق مقعدا إضافيا يحسب لمن حقق فائض أصوات أكبر.

لكن إذا ما تحققت التوقعات بتراجع نسب التصويت إلى حوالي ٥٥٪-٥٧٪، فإن هذا سيضعف أكثر قوة أصوات العرب في الانتخابات، الذين يشكلون حوالي ١٥،٧٪ من إجمالي ذوي حق التصويت، لكن بسبب هذه الفجوة في التصويت فإن نسبة المصوتين العرب من إجمالي من أجماي، ما يضمنون بقضايا يوم الانتخابات ستتهبط إلى ١٢،٥٠٪، ما يعني فقدان قرابة ٤ مقاعد؛ بمعنى أنه لو أن العرب يدلون بأصواتهم بذات النسبة بين اليهود وكانت قوتهم ١٩ مقعدا، لكن بسبب الفجوة في التصويت قد تهبط قوتهم إلى ١٥ مقعدا.

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع معدل الرواتب بـ ٣,٦٪ في العام الماضي

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن معدل الرواتب في إسرائيل العام الماضي ٢٠١٨، سجل ارتفاعاً بنسبة ٣,٦٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٧. وبلغ حجم الرواتب غير الصافي ١٠٤٧٤ شيكلا، ما يعادل ٢٨٧٠ دولاراً. والراتب الصافي يقل عن هذا بنحو ١/٦ بالمعدل. لكن يبقى هذا معدل الرواتب الرسمي، الذي يحسب جميع الرواتب ويقسمها على عدد العاملين. بينما معدل الرواتب الفعلي هو حوالي ٧٠٪ من معدل الرواتب الفعلي، ويأخذ بالحسبان مستويات الرواتب، وعدد العاملين الذين يتقاضون كل واحد من هذه المستويات.

وقال التقرير إن ٣٤٪ من إجمالي العاملين تقاضوا رواتب أعلى من معدل الرواتب الرسمي، بينما ٦٦٪ تقاضوا أدنى من معدل الرواتب الرسمي. وحسب تقارير سابقة، فإن ٣٢٪ من العاملين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر وما دون، ويبلغ الحد الأدنى ٥٣٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ١٤٥٢ دولاراً.

المبيعات بطاقات الاعتماد - ٩٠ مليار دولار

قال تقرير جديد لشركات بطاقات الاعتماد الإسرائيلية إن حجم المبيعات عبر البطاقات في العام الماضي ٢٠١٨، بلغ ما يزيد بقليل عن ٩٠ مليار دولار، زيادة بنسبة ٩٪ عما كان في العام الذي سبق ٢٠١٧. وبلغ عدد البطاقات لدى الجمهور حوالي ١٠٠ مليون بطاقة، بينما عدد السكان البالغين في حدود ٦ ملايين نسمة، ما يدل على أن نسبة من السكان تحمل عدداً من البطاقات.

والشركات التي كان لها أكبر عدد من بطاقات الاعتماد شركة «يسراكارد»، التي لها ٤,٥٥٣ مليون بطاقة، تليها شركة «كال» بـ ٣,٣٣ مليون بطاقة، ثم شركة «ليثومي كارد» بـ ٢,٥٨ مليون بطاقة. وبلغ حجم المشتريات ببطاقات «يسراكارد» ١٥٥ مليار شيكل، تليها «كال» بـ ٩٣,٤ مليار شيكل، ثم «ليثومي كارد» بـ ٨٢ مليار شيكل. وهذا انعكس أيضاً على مداخيل الشركات الثلاث الكبرى، ومن ثم على أرباحها في العام ٢٠١٨، إذ بلغت أرباح «يسراكارد» ٢٦٤ مليون شيكل (٧٢,٣ مليون دولار)، و«كال» ١٥٧ مليون شيكل (٤٣ مليون دولار)، في حين أن أرباح الشركة الثالثة، «ليثومي كارد»، جاءت أعلى من الشركة الثانية «كال» وحققت ١٧٨ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٤٨,٧ مليون دولار.

وتبين من التقارير أيضاً أنه إضافة إلى المبيعات، سجلت القروض من شركات بطاقات الاعتماد ارتفاعاً بنسبة ١٥,٥٪ عن العام الذي سبق، على الرغم من أن معدل فوائد القروض أعلى من المعدل القائم في البنوك بنحو ١٥,٥٪، إذ إن معدل فوائد القروض عبر بطاقات الاعتماد ٨,٨٪، بينما المعدل في البنوك التجارية في حدود ٦,٦٪.

استمرار تراجع نسبة الحريديم في سوق العمل

بين تقرير جديد لوزارة المالية الإسرائيلية أن نسبة الرجال المتدينين المتمزتين «الحريديم» في سوق العمل تواصل تراجعها، وقد انخفضت عن ٥٠٪، في حين أن معهد أبحاث قال إن النسبة انخفضت عن ٤٧٪، وكل هذا بعد أن كان انخراط رجال الحريديم قد سجل في العام ٢٠١٤ أعلى نسبة له، ٥٤٪ بعد أن تم تقليص مخصصاتهم الاجتماعية في حينه. وحسب التقديرات، فإن نسبة الحريديم من إجمالي السكان هي في حدود ١٣,٥٪ وبين اليهود وحدهم هي في حدود ١٥,٥٪، لكن شريحة جيل العمل المعروفة من ١٥ إلى ٦٤ عاماً نسبتها أقل، وتقل أكثر في جيل العمل الفعلي من ٢٥ إلى ٦٤ عاماً.

وتتمتع غالبية رجال الحريديم عن الانخراط في سوق العمل، ويختارون البقاء في المعاهد الدينية، بينما تقارير أخرى تؤكد أنهم يعملون في داخل مجتمعاتهم، ويتقاضون رواتب نقدية بعيدة عن التسجيلات. في المقابل فإن نسبة انخراط نساء الحريديم تبقى أعلى وتلامس نسبة ٦٠٪، من باب أن نساء الحريديم لا يعملن في المعاهد الدينية، كما هي حال الرجال. وفي حكومة بنيامين نتنياهو قبل الحالية، ١٣، ٢٠١٥، التي تم فيها استثناء كلتني الحريديم، تم خصم نسبة كبيرة من المخصصات الاجتماعية وميزات المعاهد الدينية التابعة لهم بهدف دفعهم إلى سوق العمل، بموازاة سن قانون يرفض عليهم تدريجياً الخدمة العسكرية الإلزامية، التي يرفضونها لأسباب دينية برغم توجهاتهم اليمينية المتشددة.

وقد أدى خصم الميزانيات إلى رفع نسبة انخراط رجال الحريديم في سوق العمل في العام ٢٠١٤، إلى ٥٤٪، ونسبة انخراط نساء الحريديم تجاوزت ٦٠٪، لكن بعد الانضمام إلى حكومة نتنياهو الحالية، في العام ٢٠١٥، أقرت الحكومة إعادة الميزانيات والمخصصات إلى سابق عهدها مع تعويض، وهذا ما انعكس فوراً على نسبة انخراطهم في سوق العمل. ففي العام ٢٠١٧، تراجعت النسبة إلى ٥١٪، بينما قالت وزارة المالية قبل أيام إن نسبة انخراطهم تراجع إلى ما دون ٥٠٪. وقال «معهد طابوب للأبحاث الاجتماعية» إن نسبة انخراط رجال الحريديم في العام الماضي لم تتعد ٤٦٪.

وتتسعى المؤسسة الحاكمة منذ سنوات طوال لفرص الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، بمعرفة مسبقة أن هذه الخدمة ستقربهم إلى العالم المفتوح، خارج مجتمعاتهم المنغلقة، ومن هناك تكون الطريق قصيرة نحو سوق العمل.

وعلى الرغم من صدور قرار في المحكمة العليا يلزم الحكومة الحالية بإنجاز قانون يلزم شبان الحريديم بتأدية الخدمة العسكرية، إلا أن حل الكنيست أوقف عملية التشريع، التي اصطدمت بأزمة كبيرة داخل الائتلاف، وهناك شك في ما إذا ستسارع الحكومة المقبلة لسن قانون كهذا، خاصة إذا كان «الحريديم» جزءاً منها.

ثارت ضجة في الأوساط الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية بعد أن أعلنت وزارة المالية في الأسبوع الأول من شهر آذار الجاري أن إجمالي العجز المالي في الموازنة العامة بلغ نسبة ٣,٥٪ في الأشهر الـ ١٢ التي سبقت، بدلا من سقف عجز محدد بـ ٢,٩٪. ولاحقاً تبين أن وزير المالية موشيه كلون نشر معطيات خاطئة عن إجمالي العجز في العام الماضي، وكأنه بقي عند السقف المحدد. وتجمع الأوساط الاقتصادية، ووزارة المالية، والمحللون، على أنه على الحكومة التي ستشكل بعد الانتخابات اتخاذ إجراءات تقشفية صعبة، تتضمن رفع ضرائب وتقليص مخصصات اجتماعية.

وقد اختارت وزارة المالية أن تعلن بيانها في الساعة ١١ قبيل منتصف ليلة الخميس الجمعة، ٨/٧ الشهر الجاري، وكما يبدو لتغيير الإعلام عنها، في أوج حملة انتخابات، لكن هذا لم يسعف المبادرين، وقد توقفت كل وسائل الإعلام عند مسألة ساعة إعلان البيان، وقالت إن العجز بلغ ٣,٥٪. وبعد ذلك بعدة أيام، أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن العجز المالي في موازنة العام ٢٠١٨، بلغ ٣,٦٪ من إجمالي الناتج العام، وليس كما ذكر وزير المالية قبل أكثر من شهرين، أن العجز بلغ ٢,٩٪، بمعنى عند السقف الذي حددته الحكومة.

وتقول التقارير الاقتصادية إن زيادة العجز في العام ٢٠١٨، إلى أكثر مما هو متوقع، سيقود إلى رفع العجز أيضاً في العام الجاري. وهناك تقديرات بأن يصل هذا العام أيضاً إلى حوالي ٣,٦٪ من إجمالي الناتج العام، ما يعني قرابة ١٣,٥ مليار شيكل، وكل نسبة عجز في الموازنة تتجاوز نسبة النمو في الاقتصاد، ستقود بالتالي إلى زيادة حجم الدين العام، ونسبته من إجمالي الناتج العام. ويرى المحللون أن العجز في العام الجاري سيرتفع بسبب جملة النفقات التي لم تؤخذ بالحسبان بعد، مثل الاتفاق الائتلافي الذي ستوقعه الحكومة التالية بعد الانتخابات القريبة؛ علاوة الرواتب والتقاعد لعناصر الشرطة؛ والعلاوة لميزانية وزارة الدفاع.

وقال تقرير الوزارة عن شهر شباط إن العجز المالي بلغ ٤,٩ مليار شيكل، مقابل عجز بلغ ٢,٣ مليار شيكل في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٨ (معدل سعر صرف الدولار عند إعداد هذا التقرير ٣,٦٤ شيكل للدولار). أما في الشهرين الأولين من العام الجاري فقد بلغ العجز ٥,٦ مليار شيكل، مقابل فائض بقيمة ٢,٣ مليار شيكل، في ذات الشهرين من العام الماضي.

ويبرر محللون أن حكومة بنيامين نتنياهو بدأت تتبع سياسة اقتصاد انتخابات منذ العام ٢٠١٨، حينما بدأت الانتخابات المبكرة تلوح في الأفق، دون أن تأخذ بالحسبان تراجع مداخيل الخزينة من الضرائب، وتراجع النمو الاقتصادي، خاصة على ضوء تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وبالذات في الدول المتطورة، ما ينعكس مباشرة على الصادرات الإسرائيلية، برغم أنها سجلت في العام الماضي ارتفاعاً محدوداً.

ومن الإجراءات التي من المتوقع أن تتخذها الحكومة

المقبلة، رفع ضريبة القيمة المضافة، إلى مستواها الذي كانت عليه في مطلع العام ٢٠١٨، أي ١٨٪ مقابل ١٧٪ حالياً، وهذا ما سيقلص العجز بنحو ٥ مليارات شيكل، حسب تقارير الوزارة. كذلك سيتم بحث ضرب مخصصات اجتماعية، ومن ثم إجراء تقليص موحد لكل الوزارات. كذلك من بين الأمور الخاضعة حالياً للتداول إغلاق وزارات قائمة منذ سنوات، بهدف تقليص نفقات الدولة، مثل إغلاق وزارة الاتصالات، وتحويل صلاحياتها لدوائر حكومية أخرى؛ وإغلاق وزارة التعاون الإقليمي، التي أقامها أريئيل شارون في حكومته الأولى ٢٠٠١-٢٠٠٣، كي يستندوا إلى شمعون بيريس، وفي كثير من الأحيان تتقاطع صلاحياتها مع صلاحيات وزارات أخرى مثل الخارجية ووزارات اقتصادية. وسيكون الهدف من كل هذه الإجراءات سد العجز الزائد عن العجز المخطط لهذا العام، والمقدر بنحو ١٠ مليارات شيكل، وهناك من يتوقع ارتفاعه إلى ١٤ مليار شيكل، خاصة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وما ستخمله من اتفاقيات بين كتل الائتلاف، التي في بدونها صرف في الموازنة العامة، بمعدل ٤ إلى ٥ مليارات شيكل.

المحللون يحذرون

يقول المحلل عومري ميلمان في مقال له في صحيفة «كالكايس»، إن النقطه المقلقة في معطيات العجز، نجدها في بند المداخيل. إذ يظهر أن مداخيل الضرائب تراجعت بنسبة ٢٪ في شهر شباط الماضي، في حين أن مداخيل ذات الشهر من العام ٢٠١٨، ارتفعت بنسبة ٥٪ مقارنة مع شهر العام الذي سبق ٢٠١٧. والسبب الذي تطرحه وزارة المالية لهذا التراجع، هو ارتفاع حجم مرتجعات الضريبة، التي كانت عالية جداً. وبكلمات أخرى فإن شركات كبيرة تدفع خلال السنة ضرائب استباقية، وحينما تنجز تقارير حساباتها عن العام الماضي تسترد الزائد مما دفعته، وهذا ما زاد من حجم مرتجعات الضريبة. وحسب معلومات وصلت إلى كالكايس، فإن من بين الشركات الكبرى التي استعدت ضرائب زائدة، خمس شركات مالية واستثمارات مالية ضخمة.

كذلك وحسب ميلمان فإن ما زاد العجز في الشهر الماضي هو أنه في كل واحدة من السنوات السابقة، كانت الحكومة تدار في الشهر الأخير من كل عام إلى تسديد مدفوعات كان من المفترض أن تسدد في العام التالي، من أجل صرف الفائض المالي، وزيادة العجز ليصل إلى المستوى المحدد له.

ويقول المحلل سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إنه حسب تقديرات وزارة المالية، فإن العام الجاري ٢٠١٩، سيكون عاماً خاسراً بالنسبة للاقتصاد، إذ سيكون على الحكومة الجديدة أن تنجح في تسديد عجز بمقدار ١٠ مليارات شيكل. ولذا فإن العجز سينتقل إلى العام المقبل ٢٠٢٠، وهناك ستكون الحكومة ما تزال في بداية طريقها، وسيكون أمامها وقت كبير للانتخابات التالية، وهذا وقت مريح لاتخاذ سلسلة من الإجراءات «الصعبة» من أجل تسديد العجز، مثل تقليص مخصصات اجتماعية، ورفع ضريبة في جوانب معينة.

تفجر فقاعة اقتصاد نتنياهو في حملة الانتخابات

العجز المالي يتفاقم والحكومة المقبلة مطالبة بإجراءات تقشفية صعبة!

العجز حتى نهاية شباط بلغ ٣,٥٪ من إجمالي الناتج العام* مكتب الإحصاء المركزي يفند مزاعم وزير المالية، ويقول إن العجز في ٢٠١٨ خرق السقف المحدد له* الحكومة الجديدة سيكون عليها في العام المقبل توفير ما يعادل ٤ مليار دولار من خلال رفع ضريبي وخفض مخصصات اجتماعية



نتنياهو مصافحاً كلون.

ويقول بيرتس إن حجم العجز الزائد عن العجز المحدد في السياسة الاقتصادية للعام المقبل ٢٠٢٠ (٢,٥٥) سيبلغ نحو ١٥ مليار شيكل، وهذا سيحتم على الحكومة أن تجد حلاً لهذا العجز. وكل هذه التقديرات في حال لم تنشأ أزمة اقتصادية عالمية جديدة، أو تراجع النمو في الاقتصاد العالمي، ما يعني من ناحية إسرائيل تراجعاً في الصادرات وفي حركة السوق العالمية، ما سيزيد من أزمتهما أكثر. ويضيف بيرتس أن على الحكومة المقبلة أن تعمل بشكل خاص على إنعاش محركات نمو اقتصادي نائمة، مثل المواصلات والاستثمار في البنى التحتية وتطوير شبكة المواصلات، وثانياً رفع نسبة تشغيل رجال الحريديم، الذين هبطت نسبة مشاركتهم مجدداً إلى ما دون ٥٠٪، بينما النسبة بين الرجال اليهود والعرب تتجاوز نسبة ٧٢٪ في الشريحة العمرية ١٥-٦٤ عاماً، وأكثر من ٨١٪ في الشريحة العمرية ٢٥-٦٤ عاماً.

وبقدر لا أقل من هذا، حسب بيرتس، فإن أحد الأسئلة ستكون من هو وزير المالية قد تكون من نصيب حزب الليكود، لأنه في موشيه كلون لن يحظى بهذه الحقيبة لولاية أخرى، إذ أن استطلاعات الرأي تمنحه ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، بمعنى نصف قوته الحالية المؤلفة من ١٠ مقاعد، وقد يتهدده احتمال عدم تجاوز نسبة الحسم، وحسب تقديرات بيرتس فإن وزارة المالية قد تكون من نصيب حزب الليكود، لأنه في حال كانت حكومة شراكة مع قائمة «أزرق أبيض»، فإن هذه الأخيرة تتجه نحو السياسة الخارجية والأمن.

ويقول المحلل الاقتصادي سيفر بلوتسك في مقاله في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن وزير المالية كلون يتراكم وراءه حفرة مالية عمقها ٤ مليار شيكل. والخفرة التي وقف أمامها كلون حين دخل إلى المالية في صيف ٢٠١٥ كانت نحو ٦٧ مليار شيكل. فزيادة العجز بنسبة ٧٤٪ ليست أمراً بسيطاً، بل يعكس سياسة اقتصادية مالية تتمثل

بـ «الإحسان للشعب»: ارتفاع في نفقات الحكومة بالتوازي مع تقليص معدلات الضرائب، وسياسة موسعة من هذا النوع كخيلة بأن تكون مبررة اقتصادياً واجتماعياً حين يكون الاقتصاد يتعثر والبطالة عالية، ولم يكن لها مبرر في عهد كلون في المالية، حين سادت في إسرائيل نسبة تشغيل شبه كاملة، وبرز ارتفاع حاد في مستوى المعيشة. وفي ظروف النهوض كان ينبغي للعجز الحكومي المالي أن يكون بحدده الأدنى، وذلك «لإعداد بطانية دافئة لليوم البارء».

وتابع بلوتسك إن «هذه البطانية لم يتم تحضيرها، بل العكس: مناعة الاقتصاد في وجه الهزات تاكلت. وإن سياسة اقتصادية مسؤولة تتطلع إلى التوازن بين العلاوة لمستوى المعيشة وبين العلاوة للإنتاج. وفي سنوات جلوس كلون في المالية ارتفع الإنتاج الحقيقي الذي ينتجه الاقتصاد بنحو ٥٪ للفرد، لكن الاستهلاك الخاص ارتفع بوتيرة مضاعفة، ١٠٪ للفرد، هذا الارتفاع في مستوى المعيشة مولته العجزوات والديون، وليس التوسع في الإنتاج».

ويقول بلوتسك إنه «في بيانات حزب كلنا الانتخابية يظهر كلون إلى جانب صورة قديمة لرئيس الوزراء الراحل مناحيم بيغن. وهما ثنائي إشكالي لأنه في الإدارة الاقتصادية فشل بيغن كرئيس الوزراء فشلاً ذريعاً، كلف الاقتصاد مقدا ضائعاً، ومصدر الفشل كان يكمن في فكره وفكر وزير المالية سيمحلا إيرليخ بشأن «الإحسان للشعب»، أي التحسين الفوري لمستوى معيشة الجميع على حساب العجزوات، الديون، الدعم الحكومي، التضخم المالي الكبير. وهو ما أدى في النهاية إلى أزمة اقتصادية دفعت وزير المالية السابق يغال هوروفيتس إلى الصراخ «أيها المجانين انزلوا عن السطح». ولعل صرخة مشابهة من شأنها أن تطلق في أيار ٢٠١٩».

التضخم المالي يراوح مكانه وخبراء يشككون في صحة تركيبة سلة المشتريات

فيها بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة، ارتفع بالمجمل بنسبة ١١,٥٪، بينما أسعار البيوت ارتفعت إلى ما يزيد عن ٩١٪، علماً أن أسعار البيوت الجديدة ليست ضمن سلة المشتريات، وإنما الصرف على السكن، وبضمن ذلك إيجارات البيوت.

ويقول د. غيل بافمان، الخبير الاقتصادي الأول في بنك ليثومي، البنك الإسرائيلي الثاني من حيث الحجم، إنه يجب إجراء تغيير جوهري في شكل احتساب التضخم، وعرض أكثر من جدول أسعار، بحيث يتم التفريق بين أسعار السلع الاستهلاكية اليومية أو تلك التي تباع بوتيرة عالية نسبياً في السوق، وبين الخدمات والبضائع، التي ليست مستهلكة يومية أو بوتيرة عالية في الحياة اليومية.

ومثلاً، بحسب بوفمان، في حين حافظت منتجات الألبان والأجبان وغيرها من المواد الغذائية القريبة منها على استقرار ما في الأسعار، أو حصلت ارتفاعات طفيفة، فإن أسعار الخضراوات والفواكه سجلت في السنوات العشر الأخيرة ارتفاعاً بنسبة تصل إلى ٤٢٪ برغم أن التضخم الإجمالي ارتفع بنسبة ١١,٥٪ في ذات الفترة.

للمنافسة على الأسعار، بمعنى حينما تزحف الشركات الاحتكارية أسعارها، تلحق بها الشركات الأصغر منها. وكان التضخم المالي في العام ٢٠١٨ قد سجل ارتفاعاً بنسبة ١٠,٨٪، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٤، التي انخفض فيها التضخم لأول مرة بنسبة ٠,٢٪، وتبعه عامان انخفض فيهما التضخم بنسبة ١٪ ثم ٠,٢٪، وفي العام ٢٠١٧ سجل التضخم ارتفاعاً بنسبة ٤,٤٪، وكل هذه النسب هي أقل من مجال التضخم المطلوب للسياسة الاقتصادية من ٣٪ إلى ٣,٣٪. وآخر مرة كان فيها التضخم في مجال التضخم التي وضعته السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ سنوات، في العام ٢٠١٣ حينما ارتفع بنسبة ١,٨٪.

ويبرر خبراء، بحسب تقرير نشرته صحيفة «كالكايس»، أن حقيقة أن التضخم في السنوات الـ ٥ الأخيرة، يتراوح بين تراجع سنوي أو ارتفاع يقل عن ١٪، وفي ذات الوقت فإن كلفة المعيشة في ارتفاع مستمر، تدل على خلل في تركيبة سلة المشتريات والخدمات التي على أساسها يتم احتساب التضخم المالي.

وتقول التقارير إنه على سبيل المثال فإن إجمالي التضخم المالي، في السنوات العشر الأخيرة، التي تولى

سجل التضخم المالي في إسرائيل في شهر شباط الماضي ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,١٪، ما يعني أن التضخم في الشهرين الأولين بقي صفراً بالمئة، في حين يشكك خبراء في صحة تركيبة سلة المشتريات التي على أساسها يتم احتساب التضخم المالي، والذي خلال السنوات الـ ١٦ الأخيرة في ٦ سنوات منها فقط كان ضمن المجال المحدد في السياسة الاقتصادية، من ١ إلى ٣٪، علماً أنه خلال السنوات الـ ١٦ الأخيرة، كانت ٣ سنوات تراجع فيها التضخم، وسنة ارتفع فيها بأقل من ٠,١٪.

وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الشهري الدوري، الصادر في منتصف آذار، إن التضخم المالي في شهر شباط ارتفع بنسبة ٠,١٪، وقد تأثر التضخم من ارتفاع أسعار الخضراوات والفواكه الطازجة بنسبة ٢,٥٪. وكان التضخم المالي قد سجل في الشهر الأول من العام الجاري، كانون الثاني، تراجعاً بنسبة ٠,١٪. وكان هذا أقل من التقديرات التي أشارت إلى احتمال تراجع بنسبة حتى ٠,٢٪، ما قد يكون مؤشراً لأن تكون وتيرة التضخم هذا العام أعلى من الذي سبقه ٢٠١٨، إذ ارتفع

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات

الإسرائيلية «مدار»

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونّة سيلع

ترجمة: علاء حليح



مقّص الرقابة العسكرية الإسرائيلية:

عدد الأخبار الصحافية التي حظرت الرقابة نشرها كلياً في ٢٠١٨ هو الأعلى خلال السنوات الثماني الأخيرة!

«سنة ٢٠١٤، التي شن فيها الجيش الإسرائيلي عدوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة، كانت استثناءً بين تلك السنوات التي حظرت الرقابة العسكرية خلالها نشر ٢٦٦١ خبراً بالمجموع، إضافة إلى آلاف المواد الصحافية الأخرى التي «تدخلت» الرقابة العسكرية فيها بصورة جزئية- بالشطب الجزئي أو بالتعديل»*

أفاد تقرير صحفي نُشر في إسرائيل، نهاية الأسبوع الأخير، بأن السنة المنصرمة ٢٠١٨ شهدت ارتفاعاً حاداً في عدد الأخبار الصحافية التي قررت الرقابة العسكرية الإسرائيلية شطبها كلياً وحظر نشرها، وسجل عدد هذه الأخبار الصحافية المحظورة رقماً هو الأعلى خلال السنوات الأخيرة، باستثناء سنة ٢٠١٤ التي شن خلالها الجيش الإسرائيلي عدوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة (بين ٨ تموز و٢٦ آب من تلك السنة)، كما نسجل، في العام المنصرم أيضاً، ارتفاع حاد في عدد الأخبار الصحافية التي تدخلت الرقابة العسكرية فيها، سواء بالشطب الجزئي أو بإدخال تعديلات، وكانت نسبة الشطب والتعديل في الأخبار التي قدمت إلى الرقابة العسكرية خلال العام ٢٠١٨ الأعلى منذ بدء رصد هذه المعطيات في العام ٢٠١١.

ووفقاً للمعلومات، التي قدمتها الرقابة العسكرية مؤخراً، استجابة لطلب موقع «محادثة محلية» (سيحاه كوميت) الذي نشر تقريراً عن الموضوع يوم ١٥ الجاري و«مجلة ٩٧٢+» و«الحركة بحرية المعلومات»، فإن الرقابة العسكرية تدخلت، خلال العام ٢٠١٨، في ٢٧١٢ خبراً صحافياً بصورة جزئية بينما شطب ٣٢٣ خبراً آخر بصورة كلية ومنعت نشرها تماماً، أي بمعدل خبر واحد في اليوم.

منذ بدء رصد المعطيات حول تدخل الرقابة العسكرية في الأخبار الصحافية المقدمة إليها، في العام ٢٠١١، لم يسجل هذا العدد من الأخبار التي استخدمت فيها الرقابة مقضها، جزئياً (بالشطب الجزئي والتعديل) أو كلياً (بالشطب الكلي)، سوى في العام ٢٠١٤، إبان عدوان «الجرف الصامد» على قطاع غزة، إذ تدخلت الرقابة العسكرية حينها في ٣١٢٢ خبراً بالشطب الجزئي والتعديل ومنعت نشر ٥٩٧ خبراً، منعداً تماماً.

وبالمقارنة مع السنة السابقة، ٢٠١٧، يتبين أن عدد الأخبار الصحافية التي تدخلت فيها الرقابة العسكرية جزئياً في العام ٢٠١٨ كان أكبر من نظيره في العام ٢٠١٧ بـ ٦٢٥ خبراً، بينما شطب كلياً في العام ٢٠١٨ عدداً من الأخبار يزيد بـ ٩٢ عفاً شطبته كلياً في العام ٢٠١٧.

في المجموع، حظرت الرقابة العسكرية خلال السنوات الثماني الماضية نشر ٢٦٦١ خبراً، بصورة كلية.

في المقابل، سجل عدد الأخبار الصحافية التي قدمتها وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة إلى الرقابة العسكرية، مسبقاً قبل النشر، انخفاضاً حاداً ووصل إلى الرقم الأدنى خلال السنوات الثماني الماضية.

تراجع الاهتمام الإعلامي بالقضايا «الأمنية»

من المعروف أن أنظمة الطوارئ الانتدابية تلزم أية وسيلة إعلامية بتقديم أية مادة صحافية تتعلق بما يسمى «الأمن القومي» إلى الرقابة العسكرية قبل نشرها، علماً بأن مفهوم «الأمن القومي» هذا يشمل مجالات عديدة جداً، بما فيها العلاقات الخارجية، تجارة السلاح، الاعتقالات الإدارية، أنشطة الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية المختلفة، إضافة إلى كل ما يتعلق بمنظومة «الحكم العسكري» في المناطق الفلسطينية وغيرها الكثير. في مثل هذه الحالات، تستطيع الرقابة العسكرية إدخال تعديلات/ تغييرات في نص المادة الصحافية ومعلوماتها، شطب أجزاء منها أو شطبها كلياً ومنع نشرها. وتقضي قوانين الرقابة العسكرية بمنع وسيلة الإعلام من الإشارة أو التلميح إلى تدخل الرقابة العسكرية في المادة الصحافية. ورغم ذلك، تعمد وسائل إعلامية مختلفة، خلال السنوات الأخيرة خصوصاً، إلى الإشارة إلى تدخل الرقابة العسكرية، من خلال استخدامها عبارات مثل «سمح بالنشر» أو «سمحت الرقابة العسكرية بالنشر». ورغم ما تفرضه مقتضيات الأحكام القانونية الخاصة بالرقابة العسكرية من صرامة وتشديد، إلا أن القرار بشأن أي المواد الصحافية يتم تقديمها لمعينة الرقيب العسكرية يبقى بين يدي المحررين في وسيلة الإعلام ووفقاً لاعتباراتهم.

خلال العام الماضي، ٢٠١٨، قدمت وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة إلى الرقابة العسكرية ١٠٩٣٨ مادة صحافية، أي أقل حتى من العدد الأدنى الذي سجل خلال العام الذي سبقه، ٢٠١٧، وبلغ ١١٠٣٥ مادة صحافية. هذا الانخفاض التدريجي المستمر في عدد المواد الصحافية المقدمة إلى الرقابة العسكرية، إلى جانب الارتفاع المستمر في عدد المواد الصحافية التي قررت الرقابة العسكرية شطبها تماماً وحظر نشرها كلياً، يشكلان دليلاً على أن وسائل الإعلام المختلفة تطور، ذاتياً، مهارات لافتة في عملية تحديد المواضيع التي

يمكن أن تثير حساسية الرقابة العسكرية واهتمامها، مقابل المواضيع التي يمكن أن تتفاشى (الرقابة) عن نشرها، رغم واجب تقديمها إليها مسبقاً، بمقتضى النص القانوني. وقد يشكّلان، من جهة أخرى، أيضاً، دليلاً على تراجع حد في مدى اهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بالقضايا التي تندرج في إطار مفهوم «الأمن القومي» الواسع، مقارنة بالقضايا الأخرى.

ارتفاع ملحوظ في عدد المواد المحظورة كلياً

أفادت المعطيات التي قدمتها الرقابة العسكرية، كما وردت في التقرير الصحفي، بأن نسبة المواد الصحافية التي شطبته الرقابة العسكرية بالكامل، بالمقارنة مع نسبة المواد التي أجرت فيها تعديلات فقط، قد سجلت خلال العام المنصرم، ٢٠١٨، ارتفاعاً ملحوظاً فبلغت ٣٣٪، مقابل ٢٤٪ بالمتوسط خلال السنوات السبع السابقة منذ بدء رصد المعطيات. الارتفاع في عدد المواد الصحافية التي تدخلت فيها الرقابة العسكرية جزئياً، بالشطب الجزئي أو بالتعديل، مقابل الانخفاض في عدد المواد الصحافية التي قدمت إليها، انعكس في تسجيل رقم قياسي في نسبة المواد الصحافية التي خضعت للتعديل أو للإلغاء الكلي خلال العام المنصرم، ٢٠١٨: ٢٨٩٪، مقابل ٢٦٪ في العام ٢٠١٤ و٢١٣٪ في العام ٢٠١٧. يشار هنا إلى أن الرقابة العسكرية لا تقدم أية معلومات بشأن المواضيع التي «تدخلت» فيها، سواء بصورة جزئية أو كاملة، لكن يمكن الافتراض بأن الارتفاع الجدي في العام ٢٠١٨، كما ذكر أعلاه، ناجم عن النشاط العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي المكثف ضد أهداف إيرانية في سورية ولبنان، وربما أيضاً عن نشاط الوحدة العسكرية السرية التي عملت في قطاع غزة لفترة طويلة قبل أن يكتشفها رجال المقاومة هناك في تشرين الثاني ٢٠١٨، وهو ما أدى إلى تصعيد عسكري آنذاك.

رقابة عسكرية على الكتب وأرشيف الدولة

إلى جانب عملها في مجال مراقبة المواد الصحافية - الإعلامية ذات العلاقة بـ«الأمن القومي» في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، تخوّل «أنظمة الطوارئ الانتدابية» مؤسسة الرقابة العسكرية، أيضاً، صلاحية مراقبة الكتب الصادرة في دولة إسرائيل والمصادقة

عليها. وفي هذا المجال، أفادت المعطيات بأنه من بين ٨٣ كتاباً قُدمت إلى الرقابة العسكرية خلال العام ٢٠١٨، قبل نشرها، تدخلت الرقابة في الجزء الأكبر منها (٤٩ كتاباً) ولم تسمح سوى بنشر ٣٩ كتاباً دون أي تدخل من طرفها (شطب أو تعديل). أما في العام السابق، ٢٠١٧، فقد تدخلت الرقابة في ٥٣ كتاباً من بين ٨٤ قُدمت إليها قبل النشر وسمحت بنشر ٣١ كتاباً من دون أي تدخل.

منذ بداية العام ٢٠١٦، بدأت الرقابة العسكرية تتدخل، أيضاً، في قرارات مؤسسة «أرشيف الدولة» في إسرائيل، كجزء من عملية فتح أبواب الأرشيف ومواده أمام الجمهور الواسع. قبل ذلك، كان مسؤولو «أرشيف الدولة» وهدم أصحاب الرأي والقرار في أي المواد من الأرشيف يمكن إتاحتها لمعينة الجمهور وأيها ينبغي إبقائها طي السرية لما تتضمنه من معلومات «قد تشكل خطراً على أمن الدولة وعلاقتها الخارجية».

وبعني تفويض الرقابة العسكرية صلاحية إضافية في هذا السياق وضع عائق إضافي آخر، جديد، أمام إمكانية إطلاع الجمهور الواسع والباحثين المعنيين على مواد مختلفة من أرشيف الدولة. وفي المعطيات، سُجّل انخفاض ملحوظ في عدد الملفات التي جرى تحويلها من أرشيف الدولة لمعينة الرقابة العسكرية خلال العام ٢٠١٨ مقارنة بالسنتين اللتين سبقتها. ٢٩٨ ملفاً في العام ٢٠١٨ مقابل ٥١٢٣ في العام ٢٠١٧ و٧٧٧٠ ملفاً في العام ٢٠١٦. وكعهدها في السنوات الماضية، رفضت الرقابة العسكرية هذه السنة أيضاً الكشف عن عدد الملفات الأرشيفية التي تدخلت فيها، ناهيك عن مواضيعها بالطبع.

رقابة مضاعفة

أشار تقرير موقع «محادثة محلية» إلى أن الحصول على معطيات من الرقابة العسكرية حول عملها وحجم تدخلها في المواد الإعلامية المختلفة المنشورة في إسرائيل «يشكل تحدياً»، وخصوصاً في ضوء تأكيد الرقابة العسكرية، كل سنة من جديد، على حقيقة أن أحكام «قانون حرية المعلومات» لا تسري عليها وأنها مفعية، بالتالي، من واجب تنفيذ تعليماته ومن تزويد أية جهة كانت بأية معلومات تخص عملها.

بيني غانتس ليس أقل خطراً من الكهانين!

بقلم: توم مهاجر (*)

يدل التعاون بين الليكود وأحزاب «البيت اليهودي» و«الاتحاد القومي» وقوة يهودية» على الشرعية التي تحظى بها العنصرية في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة. فإذا كان الليكود قد خرج في الماضي بشكل قاطع ضد الكهانية، فإن الخطوط الحمراء لم تعد قائمة اليوم. أريبيه درعي كذلك اختار أن يغمز باتجاه إيتمار بن غفير، وهو موقف لا سابق له في تاريخ قيادته. بالإمكان القول إن التصريحات الوضعية لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الانتخابات السابقة حول «تدفق العرب الى الصناديق»، قد تحولت الى واقع سيء. التصريحات والآراء العنصرية أصبحت مألوفة تماماً في أعلى المستويات الجماهيرية الإسرائيلية.

لكن بنظري فإن الحدث الأخطر والأصعب في الدورة الانتخابية الحالية- حتى الآن- هو بالذات تصريح بيني غانتس، رئيس قائمة «أزرق أبيض»، الذي قال فيه بأنه خلال توليه لمنصب رئيس أركان الجيش «رجعت أجزاء من غزة إلى العصر الحجري». من هذه الناحية، فإن غانتس والمحنى الذي يجسده ويمثله هو أخطر من العنصرية الفظة التي تعاقد معها نتنياهو. أخطر لأن ذلك يتجلى في القدرة على تشجيع وتنفيذ سياسة تمس مساً شديداً بحق الناس بالحياة، كمال الجسد، المسكن، خدمات الصحة الأساسية، تزويد المياه الجاري، الكهرباء، البنى التحتية وغيرها. إذا كان هذا المقياس، فإن غانتس، على ضوء أقواله هذه التي أدلى بها بلهجة فخورة واضحة، هو أحد أخطر الشخصيات في إسرائيل، ليس أقل من إيتمار بن غفير.

لا بد هنا من توضيح الفروق بين العنف الذي يولده قائد سياسي مثل بيني غانتس مقابل عنف أحزاب اليمين المتطرف على أشكالها. فينمنا يوظّر اليمين المتطرف كعنصري ويقابل بالاستنكار والمعارضة في حلبات مختلفة، لا سيما الدولية منها، يمثل غانتس التيار المركزي اللائق، القيمي والسليم. وهو يحظى بتأييد مؤسسات إعلامية مركزية وبصورة معتدلة وموقرة، حتى هؤلاء الذين يدعون بأنهم يمثلون مواقف يسارية، مثل حزب ميرتس، صرحوا بأنه من الممكن أن يدعموا غانتس في ترشحه لرئاسة الحكومة. الحديث إذا عن عنف مفروغ منه في إسرائيل، أكثر نوع شرعي ومقبول، عنف لا نتحدث عن ضحاياه الذين لا يعدهم أحد أو يأخذهم بعين الاعتبار. إذا كان غانتس يفتخر بتنفيذ سياسته إجرامية كهذه في الماضي، وإذا كان من الواضح لنا الآن أنه لا يوجد في المجتمع الإسرائيلي



بيني غانتس، يمين لا وسط.

التي استخدمها في غزة ضد السكان فلا بد أن نتنياهو اليميني سيقوم باستخدام قوة أكبر خلال المواجهات العسكرية. من سيدفع ثمن هذا الخطاب الإسرائيلي الكاذب هم أهالي غزة طبعاً.

كيف حصل إذا بأن بيني غانتس، حتى بعد اعترافه بتنفيذ جرائم ضد سكان غزة، يعتبر بديلاً لثقًا لحكم اليمين؟ يبدو أن الهوية الأشكنازية ما زالت تأسر قلوب فئات واسعة في المجتمع الإسرائيلي. بيني غانتس يمثل بخلفيته الثقافية «ملج البلاد»- عسكري بمستوى عال، طويل، أزرق العينين، إسرائيلي. إسحاق رابين موديل ٢٠١٩، لكن على غرار التفاضي عن عنف جيل المؤسساتين» من قبل اليسار الإسرائيلي الذي يعتبر بأن الصراع بدأ باحتلال ٦٧، ولن تسعفه الأبحاث والشهادات حول التطهير الإثني منذ ١٩٤٨، فإن عنف بيني غانتس يبقى شفافاً. كم هو مريح، إذا ما تفاضينا عن تصريح غانتس المروع حول العصر الحجري والجرائم ضد أهالي غزة، التآلف برياء إزاء أثر اتفاقية نتنياهو مع اليمين المتطرف.

(*) ناشط إسرائيلي يساري. المصدر: موقع «هعوكس» (للسعة) الإلكتروني النقدي، شبكة الإنترنت.

^[1] الكاتب الإسرائيلي. المصدر: شبكة الإنترنت

قصة من الأدب الإسرائيلي المعاصر

«ذباب» لإشكول نيفو

تعريف:

ننشر هنا قصة قصيرة من الأدب الإسرائيلي المعاصر بعنوان «ذباب» للكاتب إشكول نيفو بترجمة عربية أنجزها الكاتب علاء حليحل. وإشكول نيفو واحد من أبرز الأدباء الشباب في إسرائيل. ولد في العام ١٩٧١ في القدس، وهو

كان ذلك في الصيف الأخير قيل أن يعيدوا سيئنا إلى مصر كنت في الثالثة عشرة وسافرت مع والدي وأصدقائهم إلى رأس برقة. يبدو لي أنها كانت آخر رحلة عائلية كبيرة. بعدها صرت أفضل السفر مع أصدقائي. على أي حال، كان لإحدى العائلات التي سافرت معنا بالمجموعة ولد مصاب بالشلل الدماغي. وقد نصبوا خيمتهم أبعد بقليل عن سائر العائلات، ولذلك مضت بضعة أيام قبل أن لاحظ وجوده أساساً. وكان ذلك بالصدفة المحضة. دخلت إلى مياه البحر مع أنبوية تنفس للغطس وسحبني التيار بعيداً. كان الموج عاليًا، والمياه مالحة تسربت إلى أنبوب التنفس وامتلا القناع بالبخار. أردت العودة إلى الشاطئ ولكنني كنت عاجزاً عن ذلك. بعد مرور دقيقة طويلة جداً تبينت مسار زرعول رملياً كان يتعرج بين شعب المرجان وسبحت فيه حتى وصلت إلى الشاطئ. وهناك استرحت قليلاً والتقطت أنفاسي مجدداً. خلعت «الزعانف» وبدأت بالسير عائداً صوب خيمتنا، وأنا أقسم واتوعد بأن تكون هذه المرة الأخيرة التي سأنزل فيها إلى البحر وحدي. وعندما رايتها.

كان يجلس على كرسيّ عجلات بجانب خيمة عائلته. ترددت بالاقتراب منه، ولكن كان يبدو لي أنه يبتسم إليّ، فعدت عن مساري بمحاذاة الشاطئ وتوجهت إليه. عندما اقتربت أتضح أن الابتسامة لم تكن إلا ارتعاشة غير إرادية أحدثت تشوها في فمه.

ولكنّ الأمر لم يقتصر على هذا فحسب.

عشرات الذبابات هدت على وجهه. كانت الذبابات على شفثيه، على أنفه، في داخل أنفه، في أذنيه، على خذيه، على رقبته، على ذقنه، على شعره، وعلى نظارته السميكة، الغريبة.

ذبابات كبيرة، وذبابات صغيرة، ذبابات ساكنة، وذبابات كانت تفرك احتيتها بمتعة.

كيف تركوه هنا على هذا النحو؟ أين والدها؟ تعجّبث. «افعل شيئاً»، قالت عيناها من وراء النظارة. «انقذني من هذا العذاب». ومن فمه خرجت دمدمة، تشبه دمدمة حيوان جريح.

نزعت بلوزتي وبدأت بالتلويح بها بقوة من حول جسده. طارت بعض الذبابات، وبعضها لم يطوّر. لوحت باليد الأخرى أيضاً، وركلت الهواء بقدمي قريبا من وجهه. فعلت كل شيء ما عدا لمسها، فقزّت، وضربت الأرض بقدمي، وحتى أنّني دخلت خيمتهم وأخرجت منها قطعة كرتون صغيرة يلجؤون بها فوق «المنقل»، وحزكتها بقوة عند رقبته، حيث قبعت ثلة عديدة من الذباب.

في نهاية المطاف، وبعد جهد تواصل لدقائق، نجحت بتقليل عدد الذبابات إلى النصف تقريبا. عرفت أنّ الذبابات ستعود في اللحظة التي سأتارك فيها المكان، وستحتل وجهه بسهولة. لكن لم يكن لدي خيار. رغبت بالعودة إلى الخيمة المركزية لطلب المساعدة. لطلب النجدة.

«سأعود حالا»، قلت له. لم يومئ إيجابا، ولا سلبا. كان يبدو لي أنّني أرى في عينيه شكرا وعرفانا، ولكنني لم أكن متأكدًا من هذا أيضاً. «سأعود في الحال»، قلت مجدداً. لكن

لم تبدر عن وجهه أي حركة، ثانية. ركضت طيلة الطريق إلى الخيمة المركزيّة، وقدماي تشتعلان بحز الزمل الساخن، لكن قبل أن أصل المكان التقيت بوالديه اللذين كانا عائدتين، على ما يبدو. كانت الأم تحمل في حضنها الابنة الجديدة، الشقراء. وكان الأب يحمل كرسيّين مطويّين.

«ابنكما»، قلت على عجل، «إنّه هناك... وحده... الذباب.» اضطربت الكلمات في فمي.

«نحن نعرف»، قال الأب بصوت مّترن. «بالتأكيد. لا شيء يمكننا فعله»، تنهدت الأم. «لا يمكننا الوقوف إلى جانبه طيلة اليوم وطردهما.»

«نعم، لكن...»، رغبت بالاحتجاج. بالمطالبة، بالتلويح بالزعانف. لكنني لم أنجح بصياغة احتجاجي بكلمات، بإدعاءات مرثية. كنت فقط في الثالثة عشرة من عمري، وكنت ما أزال أخاف من البالغين قليلاً.

«على أي حال، شكراً لاهتمامك»، قال الأب، وعاد إلى سيره. «بشورتها حساسة، سينضر بصحتها الوقوف في الشمس هكذا»، اعتذرت الأم، وأشارت إلى الطفلة الشقراء، وتجاوزتني.

كانت الطفلة الشقراء نائمة. كان وجهها مشرقاً وجميلاً. في الأليل رويث لوالديّ ما حدث. كنت متأكدًا من أنّهما سيُضدّمان. أنّهما سيستخدمان التعابير ذاتها التي يستخدمونها حين كنت أقوم بما يثير غضبهما: «عيب»، «عيب وعار»، أو الأسوأ: «وصمة عار».

لكنني ذهلت إذ كانا غير مبالين. بل أكثر من ذلك؛ أتضح أنّ ما قلته لم يكن جديداً عليهما. فقد أتى هذا الولد إلى الرحلة الجماعية إلى بحيرة طبرية في عيد العرش، وعندما أيضاً جلس على كرسيّ العجلات خارج الخيمة واستوطنه الذباب.

«اتفق معك أنّ هذا المنظر ليس بالمنظر الجميل»، قال أبي، «ولكن ما الذي يمكنهما فعله؟ الوقوف بجانبه وكش

الذباب طيلة النهار؟» «أعتقد أنّهم يقومون بعمل جميل بإحضاره إلى الرحلة»، قالت أمي. «فقد كان بوسعهم إبقاؤه في مؤسسة الرعاية. لكنهم يريدون منه أن يكبر كسائر

الوالد العاديين.»

«لماذا يخبّئونه إذا؟»، انفجر من داخلي السؤال بصوت عال، صوت يليق بالبيت لا بسيئنا. «وإذا كان ما يفعلونه أمر جميل إلى هذه الدرجة ولا مدعاة للخجل، فلماذا نصبوا خيمتهم بعيداً عن الجميع؟»

«لأنّهم كانوا بحاجة إلى وقت أطول لتوضيب أمورهم، ولم تتبقّ لهم إلا هذه المنطقة»، قال أبي بحزم.

«نعم»، دعت أمي ما قاله - وأنا لم أسمعها تؤكّد كلامه منذ فترة طويلة- «الأمر صدفة بحتة، وفي بحيرة طبرية كانوا في موقع مركزيّ. هذه حقيقة».

تسفرّت إزاء ادعاءاتهما، التي تجمّعت إلى جانب ادعاءات والديه. بدا كل شيء منطقيًا ومقتعا. ومع ذلك، سيطر عليّ شعور بأنّ ما يحدث هو غبن وظلم. أطفا أبي ضوء الشمعة وقالت أمي، في العتمة، إنّ تكثيري بالأخريين لا بنفسي

الإعلاني في المؤسسات الأكاديمية. ومنذ عام ٢٠١٤، يقوم بالتدريس وإدارة مدرسة للتأليف والكتابة- «الورشات المنزلية» في يافا- إلى جانب آخرين.

نشر نيفو ثمانية كتب حتى الآن، وحصدت كتبه العديد من الجوائز، كما ترجمت إلى العديد من اللغات، وهو يقيم في رعنانا (وسط إسرائيل).

فقط أمر جميل، ويمكنني أحيانا أن أستغل هذه القدرة لتنظيف الأوعية البلاستيكية بين الفينة والأخرى، كما تطلب منّي؛ فليس منطقيًا أن تكون في سيئنا لتنهكك اليوم كله في الطبخ وتنظيف الصحون التي تخلفها وراعا. في الغداة، وبعد استيقافنا، أتضح أنّ عائلات كثيرة أخرى قدمت من البلد، ونصبت خيامها على الشاطئ. «لن تصدقي يا رينا، لكن كل شعب إسرائيل جاء لتوديع سيئنا»، قال أبي بعد أن أنهى رياضة الصباح خارج الخيمة. «يا ويلى»، قالت أمي متضايقة عند خروجها، «شعب إسرائيل يأكلهم هنا حقًا».

كرهت طريقة كلامهما هذه. وكأنتما ليسا من شعب إسرائيل أيضاً. لكنني لم أقل شيئاً. خرجت من الخيمة، استكشفت الشاطئ بنظرة طويلة. لم تعد خيمة الولد صاحب الذباب على الهامش، بل في وسط سلسلة من الخيام التي غزت الخليج الصغير، من التلة الصغيرة وحتى رمال الشاطئ. جيد، قلت لنفسي، الآن سيرى كل شعب إسرائيل هذا الولد، وهو يتعذّب على كرسي العجلات، ولا بدّ من أن يقول أحدهم كلمة ما لوالديه.

في ذلك اليوم، وعندما بدأت الشمس بالانحدار باتجاه الجبال، دخلت مع أنبوب الغطس وسجدت مجدداً إلى النقطة التي يفصل فيها السبيل الرمليّ الضيق بين شعب المرجان الكبيرة. وبعد خروجي من المياه وتجفيف نفسي قليلا على الشاطئ، بحثت عن خيمتهم. لم يكن الأمر بسيطاً الآن، لأنّها أضحت محاطة بالكثير من الخيام، إلا أنّني اهتديت ببريق ناجم عن ارتطام أشعة الشمس بحديد كرسيّ العجلات.

كأن يجلس هناك، في ذات المربع الصغير من الظل. بحثت في عينيه عن إشارة ما تدل على أنّه يعرفني، يذكر شيئاً ما. لم أجد. كانت على وجهه مليون ذبابة. مليار. كل شعب إسرائيل مز من هنا في الصباح، فكزّت، ولم يفعل شيئاً.

بدأت بمهمة الطرد. كنت مضراً هذه المرة على طرد كل الذبابات عن وجهه، حتى آخر ذبابة. أردت رؤية وجهه أملس ولو لمرة واحدة، رغبت بأن أحقق له عذة ثوان من الراحة، من دون حكاك.

استغرق هذا وقتاً طويلاً- وكانت الشمس قد بدأت بتدهيب رؤوس الجبال- ولكنني نجحت في النهاية. أتضح أنّ الذبابات الثلاث الأخيرة كانت ميتة، فقشرتها عن خذه بأصابعي.

ابتعدت عنه قليلاً، كي أتأكد من أنّني أزلت الذبابات كلها. وفيما كنت أتراجع للخلف حطت على أنفه أربع ذبابات جديدة.

عدت بغضب وضربت الهواء بجانب أنفه بيدين مفتوحتين، إلى أن رضخت الذبابات وطارت.

بعدها وقفت بجانبه لدقائق عديدة كي أتأكد من عدم تجرؤ أي ذبابة على العودة.

ثمّ بدأ الغلام يحل، وأملت بأنّ والديّ يشعران بالقلق عليّ، وعندما عدت ولد الذباب بأنني سأعود في الغداة، في الساعة ذاتها، وتركته وحده.

ظهرت قصة نيفو هذه في الموقع الإلكتروني «مشروع القصة القصيرة»، الذي انطلق باللغة العربية من ضمن عدة لغات أخرى في الأونة الأخيرة (طالع مادة خاصة عن هذا الموقع ضمن خبر منفرد في هذه الصفحة).

المحررأ

كنت سافرح لوأخبرتكم بأنني عدت في الغداة، وفيما بعد الغد. وكنت سافرح لوأخبرتكم بأنني قزرت في نهاية المطاف الإعلان عن إضراب مفتوح، وربما حتى إضراب عن الطعام، بجانب كرسيّ العجلات الذي يجلس عليه ولد الذباب، حتى لم يعد ممزّ أمام والديه سوى الوقوف في جانبيه مع سعفتي نخيل كبيرتين والتلويح بهما النهار بطوله.

لكن الحقيقة أقوى منّي الآن.

في ذلك المساء، وبجانب إحدى حلقات الجيتارات المنعقدة، التقيت بفتاة في الخامسة عشرة، وكذبت عليها مدعيًا بأنني أنا أيضاً في الخامسة عشرة. صدقتني، وقالت لي إنه في أشدود، حيث تسكن، هناك عذة فتيات قد «فعلنها حتى النهاية» مع فتیان أكبر سنًا. كانت تملك عينين خضراوين وبشرة بلون الشوكولاتة، وكانت تتجول طيلة الوقت بالمايوه الأبيض ذاته، في النهار وفي الليل، وتحدثت بصوت عال عن نهدياها، وكم أنّها كبيران وجميلاّن. وقعت في حبها على الفور، بالطبع، وقضيت الأيام الآتية في لعب الطاولة بلا نهاية، معها ومع أبناء عمها، محاولا باستماتة أن أثير انطباعها.

في أحد العصري، دخل أبناء عمّها البحر وبقينا أنا وهي على الشاطئ.

كانت الشمس من خلفنا. لم التفت لكنني كنت أراها وهي تذهب الآن رؤوس الجبال.

صمتنا، شعرت بأنّ مسؤوليّة إنقاذنا من الضمت تقع عليّ.

«يوجد هنا ولد»، قلت لها. «إنه مصاب بمرض ما، لا أعرف. على أي حال، فإنّ والديه يتركانه وحده على كرسيّ عجلات خارج الخيمة، طوال اليوم، وتأتي كل ذبابات سيئنا لتستوطن على وجهه.»

«يا للقرع»، قالت.

«نعم»، وافقت، وأضفت، وأنا أصفّ الكلمات بسرعة، بأنني أذهب إليه بين الفينة والأخرى وأطرد الذباب عنه.

«هل ترغبين بالمجيء معي إلى هناك؟»

«ماذا؟ الآن؟»، قالت وهي تدفن رجليها المذبوغعتين بالشمس في الرمل الطري، دلالة على أنّها لا تنوي الذهاب إلى أي مكان.

«لا»، ذعرت. «ليس الآن. فكّرت بالذهاب لاحقا، غدا».

«سنرى، ربما»، قالت وفقرت فجأة من مكانها. هل ستأتي إلى البحر؟

لم از ولد الذباب ثانية. كنت متأكدًا من أنّي سأراه في اليوم الأخير، حين تقوم كل مجموعة والديّ بفكّ الخيام والتجّعق للانطلاق في قافلة سيارات السوارو عائدتين إلى إيلات. كنت أخطط للتحديث مع والديه ولومهما، أو توديعه والاعتذار منه على عدم الإيفاء بوعدي، لكن عند وصولنا إلى نقطة التجمع قبل الانطلاق، لم تكن عائلته هناك.

«لقد غادروا بالأمس»، قالت أمي. «اصيبت ابنتهم الصغيرة بغسر الهضم.»

«وماذا مع...؟»، هممت بالسؤال، إلا أنّ أبي غيّر الموضوع.

«يا بني، قال، الآن نظرة أخيرة على الشاطئ وتذكّر جيداً

المنتظر الاسرائيلي



إشكول نيفو.

ما تراه، ففي غضون سنة سيقيم المصريون هنا قاعدة عسكرية. وهذه ستكون نهاية المرجان والأسماك.»

«لماذا، أعتقد بالذات أنّهم سيطوّرون السياحة هنا»، قالت أمي.

فردّ عليها.

ثمّ ردّت عليّ.

وبدأ نقاشا استمرّ حتى إيلات، وربما في شارع «العرفاء» أيضاً. لا أعرف، لأنني غفوت بعد «يقظاته».

بعد مضيّ عذة شهور على ذلك، عادت سيئنا إلى المصريين، وأصبحت أكثر نظافة وهدوءاً.

ثم استولى على منطقة رأس برقة شيخ مصريّ أزرق العينين سمع وزوجته الألمانية. وقد وافقا في السنوات الأولى على إدخال الإسرائيليين، لكنّ الانتفاضة اندلعت بعد ذلك وعلّقوا يافطة صغيرة من الكرتون تُعلن أنّ الدخول مسموح لخلقة الجوازات الأوروبية فقط.

وقد حضرت الفتاة الأشدودية الجميلة في تخيلاتي لأشهر عديدة. لكنني لم أنجح بتخيّل وجهها، فاستبدلتها بشارون خزيز (مغنية إسرائيلية).

لم أفكّر بولد الذباب لسنوات، سنوات، لكن فجأة تذكرته؛ كان ذلك أثناء تاديّتي لخدمة الاحتياط العسكرية في نابلس، التي طلبت في أعقابها نقلّي إلى وحدة أخرى. كنت أجلس وحيدا في القمّرة الصغيرة التي تُطلّ على حاجز عين غوار، أعدّ النجوم، وأستمع إلى أحاديث متقطعة في اللاسلكي، ولا أعرف السبب من وراء ذلك، إلا أنّ وجه هذا الولد ظهر أمام عينيّ، فتضخّم قلبي دفعة واحدة ليصير بحجم البطيخة، يا الله، حتى أنّ الذباب كان يغطي رومشه، حتى داخل منخاربه، داخل أذنيه، وأنا، وعدته بالمجيء.

كم غريب أنّي لم أحكّ لأحد عن هذا الأمر قط، أخت الفكرة في رأسي. لقد كشفت أمام الناس عن أمور مغيبة أكثر - أسرار، وأكاذيب، وانحرافات- لكنني لم أكشف عن هذا الأمر، لسبب ما. وعدت نفسي بإخبار زوجتي عند عودتي إلى البيت، وشعرت بأنّه من اللازم أن أحكي لها، هي على الأقل، لكن عند عودتي كان الثؤامان مريضين ودرجة حرارتها عالية، وتناوبنا على العناية بهما، وبالكاد تحدثنا.

وبعدها نسيت الأمر. ولا أعرف بتاتا لماذا تذكرته الآن. أديت خدمة الاحتياط السيئة هذه قبل سنة ونصف السنة، وقد جلست أمام لوحة المفاتيح أصلا كي أحضر عارضة تسويقية لآوبتيك ليزر، سأعرضها في الصباح الباكر. بمشاركة كل الرؤوس الكبيرة في الشركة، وما زال الكثير من العمل بانتظري، الكثير من الشرائح غير الجاهزة، الكثير من الشرائح التي تحتاج للتدقيق، وهذا النض، الذي لن أراه لاحد بالتاكيد. وسيندرف بلا شك في أحد جوانب القرص الصلب في حاسوبي، وسيواصل طينته من هناك.

انطلاق موقع «مشروع القصة القصيرة» باللغة العربية

نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية للمحيط الذي أنشأ هذه النصوص. من بين المشاركين بنصوصهم في الموقع كتاب فلسطينيون ومصريون وسودانيون وتونسيون وجازائريون وسوريون وغيرهم، تذكر منهم: علاء حليحل، راجي بطحيش، خليل ناصيف، زياد خذاش، نبيل عودة، محمد حمد، شبيخة حليوي، لطيفة لبصير، جان دوست، واسيني الأعرج، عبد العزيز بركة ساكن، سليم البيك، ججي جابر، منصور الصويم، أدهم عادل، كمال الرياحي، رغد السهيل، سهيل كيوان، إميل حبيبي، سلمان تاطور، إرادة الجبوري وغيرهم. وإلى جانب ترجمة نصوص من الأدب العربي الحديث والراهن، يقدم الموقع فرصة الاطلاع على نصوص أدبية معزبة من اللغات الأخرى سواء كانت العربية أو الإنكليزية أو الروسية أو اللغات الأخرى المتوفرة في الموقع.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

بطاقة ملكية تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حليحل



تحويل الوطن إلى مجرد عقار:

التحول في سياسة التخطيط الإسرائيلية تجاه المجتمع العربي!

يقلم: عروة سويطات (*)

الأخرى في العالم، ينظرون إلى الأرض برؤية جماعية تقوم على تعريف الهوية والمنظومة المجتمعية، مستقبل رفاهيتهم الاقتصادية وصياغة تطلعاتهم السياسية. من هنا، فإن دافع المواطنين العرب إلى حفظ، تطوير ونقل أراضيهم إلى الأجيال القادمة ليس دافعا اقتصاديا فحسب، بل هو تاريخي - سياسي أيضا، انطلاقا من اعتبار الأرض تجسيدا لهويتهم الوطنية ولمكانتهم في المكان. حياjal الرؤية الحكومية الجديدة، من المهم الإشارة إلى ثلاثة من الإسقاطات المركزية المترتبة على تاطير مسألة الأراضي في البلدات العربية كمسألة «مورد عقاري» ومسألة إدارة أراض خاصة، (١) عدم تخصيص أراض عامة للتطوير المستقبلي؛ (ب) تكريس التوزيع غير المتساوي للأراضي الخاصة المحدودة التي تبقت في البلدات العربية، والتي هي، في غالبيتها الساحقة، بملكية مجموعة قليلة من الأشخاص؛ (ت) تعميق الفجوات الاجتماعية، في موازاة اجتذاب الفئات الشبابية إلى خارج مراكز البلدات العربية.

هكذا، إذن، عقدت حكومة إسرائيل، بواسطة الخطة ٩٢٢، صفقة تبادلية مع السلطات المحلية العربية، تعرض عليها في إطارها ميزانيات ودفع خطط للسكن في مسارات سريعة، مقابل البناء متعدد الطوابق على أراض خاصة، سوية مع تقييد إمكانيات توسيع البلدات العربية ودفع مخططات هيكليّة تؤدي، بالأساس، إلى تكريس الوضع القائم.

هذا التغيير يتم بواسطة إجراءات تخطيطية في مسارات سريعة، الأمر الذي يحد من إمكانية إشراك الجمهور وتكثيره الفاعل، وهذا إضافة إلى منع البناء الجديد دون تراخيص، مع تحميل السلطات المحلية مسؤولية تطبيق القانون، وبالأساس، تحكّم وزارة البناء والإسكان بإجراءات التخطيط، والتسويق والتطوير في داخل البلدات العربية بواسطة اتفاقيات استراتيجة ملزمة تعقدّها مع السلطات المحلية.

والنتيجة الحزينة التي تترتب على هذا التغيير المفهوم قد تتمثل في تعميق الضائقة السكنية في البلدات العربية. وإلى جانب ذلك، ثمة لهذا التغيير دلالة سياسية أساسية تعكس في خصوصية الأراضي، تقليص المطالبة الأصلانية بالحق عليها وتحويلها من وطن جماعي إلى ملكية فردية وعقارية يمكن المتاجرة بها، التعويض عنها، إعادة تقسيمها من جديد وإفراغها من أي مضمون أو بعد سياسي وتاريخي.

تأطير قضية الأرض لدى الاصلانيين في النطاق العقاري وكمسألة إدارة أراض خاصة، تحول حقوق الملكية الأصلانية إلى حقوق مرتبطة بالسوق، يجري اعتمادها رأس مال اقتصاديا، من خلال تجاهل القوى التي أتاحت المصادرة والاستيلاء على الأرض، أصلا. هذه السيروورة تخلق حالة من الاحتواء وعدم التسييس في النضال والمطالب الأصلانية، وتجعل المسألة السياسية المتعلقة بالمصادرة التاريخية مسألة إدارية تدرج حول الترخيص، تسجيل الأراضي، تخمينها والتعويض عنها، وتخفي العلاقة السياسية والاجتماعية المتوارية خلف خطاب الدمج الاقتصادي.

يبدو أن هذه السيروورات الهامة ستشهد تصعيدا يضع تحديات أمام حيز الحياة في البلدات العربية ويعيد تصميمها، كما يحمل تأثيرات على وضع المجتمع العربي من الناحيتين السياسية والاجتماعية. صحيح أن بعض رؤساء السلطات المحلية يحاولون لجم هذه السيروورات ووقفها، لكن مئات الأرواح والشباب والعائلات ستواصل، كما في هذه الأثناء، مغادرة البلدات العربية والانتقال إلى المدن المختلطة.

من أجل تحسين الأوضاع في البلدات العربية، ينبغي التحرك الفوري والعمل لإصلاح الغبن التاريخي المتواصل، بواسطة سلسلة من الإجراءات نذكر من بينها ما يلي: توسيع المسطحات وتخصيص مساحات متزايدة من الأراضي للدولة؛ تطوير البنى التحتية اللازمة للتشغيل والمنشآت العامة؛ الاعتراف بالبناء غير المرخص؛ ترميم مراكز البلدات العربية والدمج الاجتماعي؛ زيادة فرص السكن بما يتواءم مع طابع البلدة واحتياجاتها؛ إنشاء بلدات جديدة، وبالأساس؛ إشراك السكان في عملية اتخاذ القرارات التي تصوغ مستقبلهم وتحدهد.

هذه القائمة تتشكل من ثلاثة أحزاب، اثنان منها تشكلا عند الإعلان عن الانتخابات المبكرة، وهما حزب «مناعة لإسرائيل»، الذي يتزعمه رئيس هيئة الأركان الأسبق بيني غانتس (٢٠١١-٢٠١٥)، وكانت تتوقع له استطلاعات الرأي ما بين ١٣ إلى ١٦ مقعدا، وحزب «تيلم» الذي أسسه رئيس هيئة الأركان الأسبق موشيه

المشهد العام للانتخابات الإسرائيلية يتركز في الأحزاب التي تنافس على رأس الهرم الحاكم، وكثير من التقارير تتركز في الجوانب الشخصية لهذا الزعيم أو ذاك، وتقلل من الاختلافات السياسية بين الأحزاب المنافسة؛ يمكن ما يبقى بعيدا عن الأعين هم أولئك الذين يمسكون بخيوط الأحزاب عبر السيطرة على قادة الأحزاب، حيتان المال، الممول الأكبر للأحزاب، الذين فتحت الأبواب لهم في منتصف سنوات التسعين للتغلغل في الأحزاب، من خلال التبرعات الظاهرة والخفية، سعيا للتأثير على الحكم بما يخدم مصالحهم الاقتصادية.

ويقول محرر مجلة «ذي ماركر» الاقتصادية إيتان أفريئيل (من مجموعة «هارتس») إن التبرعات المالية عشية الانتخابات هي أداة واحدة من جملة أدوات يستخدمها حيتان المال، في طريقهم لشراء تأثيرهم أو السيطرة على السياسيين. هذه الأداة لربما هي المعروفة أكثر من غيرها، لكنها ليست الأداة الأهم. فهناك أساليب ذات قوة كبيرة للتأثير على السياسيين، إن كان على مستوى العلاقات مع أصحاب أو محرري وسائل الإعلام، مثل علاقات اجتماعية قائمة منذ سنوات، وتشغيل أبناء العائلة، أو بطبيعة الحال من خلال صفقات رضى فعلية، مباشرة أو غير مباشرة.

ويشير هنا أفريئيل إلى أن وسائل الإعلام تحت سيطرة حيتان مال كبار منذ أوائل سنوات التسعين من القرن الماضي، بعد فتح سلطة البث الثانية، التي تصدر فيها الحكومة تراخيص بث لقنوات تلفزيونية وإذاعية للقطاع الخاص. وتظهر وسائل إعلام في قضايا الفساد التي تلاحق بنيامين نتنياهو.

ويتابع أفريئيل كاتبا أن قسما من هذه الأدوات مثل التبرعات المالية، علني بموجب القانون، الذي يلزم بتقديم تقارير عنها، والقسم الآخر، وهو القسم الأساس من هذه الأدوات، يبقى سرايا بعيدا عن الأنظار، مثل مساعدة مالي وسائل إعلام، أو أصحاب السيطرة عليها، لسياسيين يضمنون لهم نشرا وديا في وسائلهم الإعلامية، ويصل الأمر إلى حد التدخل السياسي في المضامين، كما ظهر في ملفات فساد نتينياهو. وكل هذه الأدوات هي بيد حيتان المال مباشرة، كما يقول أفريئيل، وهذا ما يظهر حاليا في الأسماء الداعية للأحزاب الكبرى، وأيضا أحزاب تتوقع لها استطلاعات الرأي تراجعا حادا في قوتها، مثل حزب العمل، وحزب «كولانو (كلنا)» بزعامة وزير المالية موشيه كحلون.

قائمة «أزرق أبيض»

ولاحقا ارتبط لبيد مع أثرياء آخرين من بينهم أرنون ميلتشين، المتورط في واحدة من قضايا فساد نتينياهو، إذ أعقد ميلشتين على نتينياهو بهديا تقدر بمئات الآف الدولارات، وأبرزها الشمبانيا والسيجار الفاخرين، وهؤلاء الأثرياء، وبضمنهم حيتان مال، هم من قدموا ضمانات للبنوك ليحصل لبيد في حملته في العام ٢٠١٣ على قروض بنكية بقيمة ٩ ملايين شيكل،

سددها بعد أن فاز في الانتخابات بـ ١٩ مقعدا. ويقول أفريئيل إن الثري كوبرينسكي، رئيس طاقم حزب «يوجد مستقبل»، منذ اليوم الأول لتشكيل الحزب وحتى الآن، هو من يحدد السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي يقودها لبيد، وحينما بدأ لبيد ولايته ووزيرا للمالية في حكومة نتيناهو الثالثة، ٢٠١٣-٢٠١٥، شارك كوبرينسكي في عدد من الأبحاث لتحديد سياسات الوزارة. ولاحقا اعتاد مسؤولون وغيرهم على أنه من أجل ترميم قرارات أو سياسات معينة، فإن الطريق الأفضل لهذا هو الاتصال بكوبرينسكي، وعقد لقاء معه في أحد المقاهي. إلا أن الأصدقاء المتبرعين ليأثير لبيد هم قناة واحدة للتأثير عليه، وليس بالضرورة هم أصحاب التأثير الأكبر عليه. فهناك قناة أخرى، وهي علاقته بناسر صحيفة «يديעות أchronوت»، مؤسس. فعلى مدى سنين عديدة كان لبيد يكتب مقالا مطولا في الملحق الأسبوعي للصحيفة. وهناك من يرى أن موقف لبيد في العام ٢٠١٤، بتأييد مشروع قانون يقيد انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية اليومية، الممولة كليا لشخص بنيامين نتينياهو، كان مرتبطا بعلاقته بموزس. وكما تم الكشف عنه متأخرا على لسان نتينياهو، فإن حل الكنيست بمبادرة الأخير في نهاية ٢٠١٤، كان على خلفية مشرعة قانون هذا، الذي توقف تشريعه منذ ذلك الحين.

وحسب أفريئيل، على الرغم من كل ما حصل على مسار هذه العلاقة، وتورط نتينياهو بقضية فساد متعلقة بأرنون موزس، فإن لبيد واصل الالتقاء بموزس في بيوت «سرية»، بقصد بيوت أصدقاء آخرين، بعيدا عن الأعين. أما في ما يتعلق بيني غانتس، حديث العهد في السياسة، وعلى الرغم من أن عمره السياسي قصير وهو بضعة أشهر قليلة جدا، فإنه بدأ طريقه هو أيضا بعلاقات مكثفة مع حيتان مال، فبعد أسابيع قليلة من تشكيل حزبه «مناعة لإسرائيل»، تلقى غانتس كغالة بنكية من اثنين من رجال الأعمال المعروفين منذ سنوات طويلة، كمقربين من السياسيين، وهما ألفرد أكيروف ورامي أونغر، فقد قدما له كغالة بقيمة ٣ ملايين شيكل، كي يمول حملته الانتخابية.

وأكيروف معروف بتبرعاته للأحزاب، ففي الماضي كان من المتبرعين لحزب العمل، وكان صديقا حميما لشعمون بيريس. لكنه تبرع أيضا في الماضي لحزب الليكود، إذ أن تبرعاته عادة لأحزاب مرشحة لتكون ذات قدرة للتأثير على مجريات الحكم.

نتيناهو والليكود

كل قضايا الفساد التي تلاحق نتينياهو حاليا مرتبطة بحيتان مال كبار، ففي رئاسته للحكومة لأول مرة من العام ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٩، حارب نتينياهو الاحتكارات الكبرى، رغم سياسته الاقتصادية الصقرية، لكن بعد أن خسر رئاسة في العام ١٩٩٩، بدأ في مسار تحولات، برز بشكل خاص خلال توليه وزارة المالية في حكومة أريئيل شارون مطلع ٢٠٠٣ حتى نهاية



الدعاية الانتخابية في إسرائيل، ثقل المال.

حيتان المال تمسك بخيوط الأحزاب الإسرائيلية الكبرى عبر السيطرة على قاداتها!

*تقرير لمحرر مجلة «ذي ماركر»، يكشف خيوط العلاقات بين حيتان المال والأحزاب الكبرى *من يسيطر على يائير لبيد وحزبه «يوجد مستقبل»؟ ومن أصحاب التأثير الأكبر على نتيناهو ومن ثم على الليكود؟ *حيتان المال تتدخل أيضا في الأحزاب الأقل تمثيلاً في الساحة البرلمانية، مثل حزب العمل وحزب «كلنا» وغيرهما*

٢٠٠٥، إذ اتبع سياسة اقتصادية صقرية شرسة حياال الشرائح الضعيفة والمتوسط.

كذلك حتى تلك المرحلة، كان نتيناهو على علاقة قوية مع أثرياء يهود وغيرهم من خارج إسرائيل، وهذا ما بلغت النظر اليه أفريئيل في مقاله، لذا لم تكن هذه العلاقات تثير الاهتمام، لكن شيئا فشيئا، بدأ نتيناهو يوطد علاقاته مع حيتان مال، مرتبطين بالاقتصاد الإسرائيلي، مثل أرنون ميلتشين المذكور أعلاه، وشاندون أيدلسون، ناشر صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية المجانية، الممولة كليا لنتينياهو، وشاؤول أوفيتش، وميلتشين والوفيتش تورطان في قضيتي فساد من قضايا نتيناهو الثلاث، التي هناك توصية بمحاكمته بشأنها. والعلاقة الحميمة على مستوى العائلات ظهرت في إفادة سارة نتيناهو، في قضية الصرف بيدخ على طعام المقر الرسمي لرئيس الحكومة، إذ استغنت سارة عن طبخ المقر، وشرعت بطلب وجبات جاهزة من أفر المطاعم التي يعمل فيها طباقون مشهورون. وعددت في إفادتها الأثرياء الذين يستقبلهم نتيناهو في بيته، وكان أولئك الثلاثة من بينهم، كما يستعرض أفريئيل سلسلة من الجولات المشتركة لنتيناهو وزوجته مع حيتان مال.

ويقول أفريئيل إن نتيناهو وعائلته يعيشان منذ سنوات طويلة بقرب أصحاب المليارات وحيتان المال. ولدى نتيناهو حيتان المال ليسوا بحاجة لأن يطلبوا أشياء، فقد اعتاد نتيناهو على النظر إلى العالم بعين حيتان المال، بمعنى ضمان سياسة اقتصادية تخضع مصالحهم ونشير هنا إلى أن الحلقة المركزية في قضية الفساد مع أرنون ميلشتين هي تمديد قانون يمنح إعفاء ضريبيا من مهاجرين إلى إسرائيل على نشاطهم الاقتصادي في الخارج.

العمل و«كلنا»

يتوقف أفريئيل في مقاله المطول عند حزب «كلنا»، بزعامة وزير المالية الحالي موشيه كحلون، فهذا الحزب تلقى دعما في العام ٢٠١٥ من الثري اليهودي الشرقي كوبي جيمون، وبقي اسمه مرتبطا بكحلون. إلا أن هذا الحزب يتهاوى في استطلاعات الرأي من ١٠ مقاعد حققها في العام ٢٠١٥، إلى ٥ وحتى ٤ مقاعد في الاستطلاعات الأخيرة، ما يعني اقترابه من حاجز عدم اجتياز نسبة الحسم.

كذلك يتوقف عند حزب العمل المتهاوي في استطلاعات الرأي من ١٩ مقعدا، حصته في تحالف «المعسكر الصهيوني» في العام ٢٠١٥، إلى ما بين ٨ وحتى ١٠ مقاعد في الاستطلاعات الأخيرة. وهذا الحزب لم ترتبط به في هذه الانتخابات أسماء أثرياء كبار سوى أن رئيس الحزب آفي غباي كان مديرا عاما لشركة الاتصالات الأرضية «بيزك»، وثروته الشخصية المعلنّة تقدر بما يعادل ٨ ملايين دولار، في المقابل فإن النائب البارز في الحزب ايتسيك شمولي، الذي حلّ ثالثا في قائمة الحزب، يعتبر من أقرب أصدقاء أرنون موزس، ناشر صحيفة «يديעות أchronوت».

إعدامات بلا محاكمة لعرب وآخرين عام ١٩٤٨: المعلومات مكشوفة لكن التقرير الرسمي سرّي ويُمنع نشره! كتب هشام نفاع:

يقول تقرير جديد أصدرته منظمة «معهد عكيفوت» المهتمة بكشف وثائق ألفت السلطات الإسرائيلية عليها ظلال وقيود السرية، إنها ما زالت تنتظر تصريحا لنشر وثيقة بعنوان «تقرير رفتين»، وكانت تقدمت بطلب النشر إلى الرقابة العسكرية في تشرين الثاني ٢٠١٧، والرقابة لم تقدم أي رد حتى الآن، تقول عكيفوت، مؤكدة أن هذه الحادثة تشكل مثالا على الطريقة التي تتعاوى بها مؤسسات ومنظمات رسمية مختلفة فيما يتعلق بنشر مواد أرشيفية «من شأنها إخراج الدولة»، على حد تعبيرها.

ينسب اسم التقرير إلى سياسي إسرائيلي اسمه يعقوب رفتين والذي كان تحدث عن مهمة البشارة عليه ديفيد بن غوريون في شباط عام ١٩٤٨، حين كان الأخير رئيسا لـلجنة أمن المستوطنات.

هناك أجزاء مكشوفة من رواية رفتين لكن نتائج التحقيقات الكاملة التي تلت تلك المهمة هي التي تطلب المنظمة كشفها. وقال رفتين في مقابلة عام ١٩٥٧ (محفوفة في «أرشيف بن غوريون»): «كنت في إحدى المراحل عبارة عن لجنة تحقيق مؤلفة من شخص واحد، طلب مني بن غوريون أن أحقق في الشكاوى التي جاءت من جهات مختلفة حول القيام بقتل أشخاص بدون محاكمات. طلب مني أن أحقق في عدد من الحالات المرتبطة بعرب. مثلا في الشمال أخذت سيارة تابعة ليعثال ألون أحد العرب في صندوقها الخلفي حيث تم اقتياده إلى مكان ما وتم هناك قتله. وهناك حالة أخرى مشابهة وقعت في الجنوب. هذه الحالات ليست خاصة بقتل عرب فقط وإنما أيضا بأشخاص أشتبه في قيامهم بالتجسس. كانت أحداث أثارت القلق. لقد تلقيت صلاحيات لجنة تحقيق وقمت بالتحقيق مع أشخاص مختلفين وقدمت في النهاية تقريرا إلى بن غوريون».

نهب وسطو على عرب، قتل بولنديين وعرب دون سبب!

رسالة تعيين بن غوريون لرفتين والتي أرسلها إليه في العاشر من شباط ١٩٤٨ كانت مفصلة أكثر. وهي تلقي المزيد من الضوء على هذه القضية الغاتمة. مما كتبه بن غوريون: «لقد وصلت إلى شكاوى واتهامات قاسية تتعلق بالانفلات لدى عدد من أعضاء المنظمة (الهانغاه) والبلماح: نهب وسطو على عرب، قتل بولنديين وعرب بدون سبب أو بدون سبب كاف، وفي جميع الأحوال بدون محاكمة، وهناك ممارسات غير نزيهة أيضا تتعلق بيهود، حالات سرقة، احتيال مالي، تعذيب عرب خلال التحقيق وما شابه.

«هذه الممارسات إذا صحت فإنها تشكل خطرا سياسيا وأخلاقيا على المنظمة وعلى الييشوف ويجب اتخاذ الوسائل الأكثر حدة لفرض اقتلاعها من جذورها. أولا يجب استيضاح حقيقة الأمور وإحضار المسؤولين إلى المحاكمة. ولذلك فاني ألقي عليك مسؤولية فحص سلسلة الحقائق التي نقلها لي مديرو شاي (جهاز استخبارات الهانغاه)».

لقد أرفق بن غوريون برسالته قائمة تشيرير إلى ١٥ حالة نقلها اليه رئيس جهاز الاستخبارات الخاص بالهانغاه دافيد شالتثيل، حالات قتل، إعدام بدون محاكمة، نهب وسطو. وقد أجرى رفتين تحقيقه في الأيام التالية. وفي آخر صفحات تقريره المؤلف من ١٨ صفحة وضع شرحا مفصلا لقائمة من ١٥ عنصرا في الهانغاه ومنهم مسؤولون كبار قام بالتحقيق معهم. وقد فصل التقرير معطيات ومعلومات عن الحالات ال١٥ التي ورد ذكرها في رسالة التعيين، وهذا بالإضافة إلى قائمة مؤلفة من ١٥ حادثة إضافية تكشفت لرفتين خلال قيامه بالتحقيق ولكن لم يتم بمفصلا.

تقول منظمة عكيفوت إن وجود تقرير رفتين ليس أمرا سرريا. فتوصياته وردت في الأدبيات الأكاديمية على أنها السبب الأهم في قرار تعيين مدع

عام للجيش وإقامة النيابة العسكرية. ويتم في هذه الأدبيات اقتباس رسالة التعيين التي كتبها بن غوريون، وصف نتائج فحص الحالات واقتباس قسم من الاستنتاجات. لكن المفارقة هي أن التقرير نفسه لم ينشر حتى اليوم بالمره. هناك نسخة عنه في أرشيف الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن. ونسخة أخرى عنه موجودة في أرشيف آخر على الأقل، تشير المنظمة.

مسؤول الأرشيفات سمح بال نشر ولجنة الوزراء رفضت

في أيلول ٢٠١٦ وفي كانون الثاني- شباط ٢٠١٧ نظرت لجنة الوزراء بشأن كشف مواد أرشيفية سرية في قضية كشف تقرير رفتين، إلى جانب مسألتين إضافيتين كانتا على بساط بحثها. طلب أحد المواطنين قراءة نسخة عن التقرير موجودة في أرشيف الجيش الإسرائيلي، وبما أن فترة تقييد كشف الوثيقة قد انتهت، فإن الطريقة القانونية الوحيدة لمنع الاطلاع عليها هي بواسطة صدور قرار عن مسؤول أرشيف الدولة. ثم مصادقة لجنة الوزراء المذكورة على هذا القرار، وهي التي تمت إقامتها أصلا بحكم البند ١٠ (ج) من قانون الأرشيفات.

على الرغم من توصية مسؤول الأرشيف بكشف هذا التقرير، قررت لجنة الوزراء عدم كشفه في الأرشيفات الحكومية، إضافة إلى مواصلة التستر على المواضيع والمواد الأخرى التي بحثتها وذلك لمدة ٥ سنوات إضافية أخرى. منظمة عكيفوت تقول إنه قبل عقد اجتماعات لجنة الوزراء بشأن تقرير رفتين، عثر باحثو المنظمة على نسخة من التقرير وأجروا لها مسحا ضوئيا، وذلك في أرشيف ياد بطينكين في كيبوتس «رمات أفعال». في الخامس من تشرين الثاني ٢٠١٧، حولت عكيفوت هذه الوثيقة إلى الرقابة العسكرية. قبيل نشرها المزمع في موقع الانترنت التابع للمنظمة.

أحد مسؤولي الرقابة أقر في محادثة هاتفية بأن قرار لجنة الوزراء المسؤولة عن المواد الأرشيفية السرية الموجودة في الأرشيف الرسمي، لا تلزم جهاز الرقابة، لكنه قال إنهم راغبون في فحص نشر الوثيقة وفقا لما اعتبره «اعتباراتها الخاصة». لكن بعد مرور عدة أشهر وبعد التوجه الخطي ومطالبة الرقابة بإصدار قرارها خلال سبعة أيام، جاء الرد لممثل عكيفوت على شكل نسخة من التقرير وعلى كل واحد من صفحاته زسمت دائرة كبيرة وختمت كل صفحة بختم كتب فيه «مرجا نشره» أي أن النشر ممنوع إلى أن يتم اتخاذ قرار نهائي من قبل الرقابة العسكرية، وعلى الرغم من رسائل التذكير المتكررة منذ ذلك الحين. لم تقدم الرقابة العسكرية قرارها حول ما إذا كان نشر الوثيقة التي تعود إلى آذار ١٩٤٨ مسموحا أم لا.

نموذج لمنع نشر وثائق تتعلق باعتداءات على مواطنين عام ١٩٤٨

تقول «عكيفوت، إن قصة تقرير رفتين هي جزء من صورة أوسع للجهد المبذولة من أجل منع نشر وثائق أرشيفية تتعلق باعتداء إسرائيليين على مواطنين في العام ١٩٤٨ وفي السنوات التالية لها. هذه الأيام بحثت المحكمة العسكرية لشؤون الاستئنافات في طلب موزُح لكشف وثائق سرية تخص قضية مجزرة كفر قاسم عام ١٩٥٦. وفي ضوء الرفض القاطع للرقابة العسكرية التي تعتمد قراراتها على قرارات جهتين غير معرفتين ولم يتم كشفهما؛ ورفض جهاز قسم أمن المعلومات في الجيش الإسرائيلي وفي وزارة الخارجية، فقد تم وقف الاطلاع على وثائق تتعلق بقضايا قتل مواطنين إسرائيليين خلال احتلال غزة عرق عام ١٩٥٦، موجودة في الأرشيف العسكري الرسمي، على الرغم من أنها كانت متاحة للاطلاع في الماضي، والأمر نفسه بالنسبة لملفات في أرشيف الدولة تتناول قضايا خطيرة تم نشرها بتوسع بمحاذاة حدوثها.

وتستنتج المنظمة: على الرغم من أن الكثير من القضايا تم النشر عنها في

ما كشفه تصريح قصير لمذيعه إسرائيلية:

صمت خصوم نتنياهو أسوأ من تحريضه هو على العرب!

أكثر من أي حكومة أخرى في المجتمع العربي، لكن حكومة بقيادة غانتس تضم الأحزاب العربية ستعوض أمن الدولة.»

نتنياهو رمى الحجر وكالمتوقع بدأت التراشقات السياسية تتسع كحلقات على سطح مستنقع أسنن. وزير التعليم نفتالي بينيت الباحث دوما عن قناع امني، رد على نتنياهو قائلا بمزايدة وتحذ : «اهتم بحماس بدلا من مهاجمة مذيعة». يهود باراك الذي يقود حملة كاملة خاصة لممثل وحيد ضد نتنياهو كتب مقالا دعا فيه الجميع لمحاكاة الممثلة بالقول «كونوا جميعا روتم سيلع».

رئيس دولة إسرائيل رؤوفين ريفلين عجز عن موقف مختلف، ربما بسبب الحساب المفتوح مع نتنياهو، أو لأن منصبه يستدعي التحدث بذلك النوع من المسؤولية البلاستيكية، فقال: «من يؤمن بضرورة كون دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية بكل معنى الكلمة، عليه أن يتذكر على الدوام أن في دولة إسرائيل حقوقا متساوية لجميع مواطنيها». وزعم أنه «لا يوجد مواطنون درجة أولى، ولا يوجد ناخبون درجة ثانية، جميعنا متساوون أمام صندوق الاقتراع، يهودا وعربا. وفي الكنيست يكون لنا ممثلونا جميعا، اليهود وغير اليهود». ربما لو قال ريفلين إن هذا هو المنشود وليس العكس، لكان فاز بضع نقاط على الصدق في الكلام. فالواقع مناقض تماما لما قال. الواقع مرسوم بألوان سياسة نتنياهو القاتمة.

الأحزاب العربية كإسفين رئيسي للحملة الانتخابية الحالية

وسائل الإعلام العالمية اقتبست تصريح نتنياهو: «إسرائيل ليست لجميع مواطنيها»، وهو ما لن يستوعبه كجملة اعتيادية، كل من هو ليس صهيونيا؛ وبدا أن الحرج ضرب مؤسسات صهيونية في الخارج، فمثلا سارعت كارول نوريل، مديرة مكتب الفرع الإسرائيلي لـ«الرابطة ضد التشهير» الأمريكية، للتحفظ والقول في بيان رسمي: «يظهر دور الأحزاب العربية في الكنيست الإسرائيلي بشكل متزايد كإسفين رئيسي للحملة الانتخابية الحالية، حيث يتعهد العديد من قادة الأحزاب والسياسيين بعدم إشراكهم في أي ائتلاف مستقبلي، بينما يتهمون أعداءهم السياسيين بالرغبة في القيام بذلك».

الصحافي ناحوم برنياع (يُدعىوت أخرونوت) اختار عرض إشكالية تصريح نتنياهو على النحو التالي: «عزيزتي، تصحيح مهم، كتب «دولتنا ليست دولة عموم وطنيها. وفقا لقوانين القومية التي شرعناها فإن دولتنا هي الدولة القومية لشعبنا. سعينا فقط لأن نوكد

الاسرائيلي المنتهز



بن غوريون، يقفأل ألون، إسحق رابين، في النقب خلال حرب العام ١٩٤٨.

الصحافة وفي الأدبيات التاريخية، فإن الدولة تبذل جهودا كبرى لمنع نشر المادة الأرشيفية التي توثق الأحداث وتمنع نشر رد الدولة بعد أن حدثت. وكل هذا بادعاء حماية الأمن والعلاقات الخارجية. والنتيجة، تؤكد عكيفوت، هي تشويه للتاريخ ومنع إجراء نقاش يستند إلى الحقائق والتوثيق حول التاريخ القريب، حول جرائم حرب نفذها جنود الجيش الإسرائيلي وعناصر جهاز الأمن على مر السنين – وحتى قبل قيام الدولة – وحول الشكل الذي يجب من خلاله مواجهة أحداث خطيرة في تاريخ الدولة والمجتمع في إسرائيل.

وتتابع: إن ممارسة منع وصول الجمهور إلى وثائق تتعلق بالاعتداء على مواطنين ومن شأنها عرض الدولة وأذرعها أو مبعوثيها في ضوء قاتل، من جهتهم، تتعلق مرة تلو الأخرى بحبال ادعاءات الحاجة الدفاعية أمام المساس المحتمل بأمن الدولة وعلاقتها الخارجية. هذه ادعاءات تستند على مواقف ووجهات نظر سرّية ولا يجري اختبارها علانية. من المسموح التشكيك في المحالمة المتكررة للربط ما بين نشر توثيق يعود عمره إلى عشرات السنين وبين تهديدات أمنية وعلاقات دبلوماسية راهنة في الحاضر. بالمقابل، لا يمكن التشكيك في أن كشف مادة أرشيفية مخبأة هو أمر إجباري لغرض تمكين مجموعات مختلفة في المجتمع من التعرف على ماضيها الموثق. إن معرفة هذا الماضي ضرورية وحיוية لتطبيق حقوق، ونيل اعتراف بممارسات ظلم وغبن ارتكبت، ودفع وتطوير سيروورات عدالة داخل وبين أجزاء مختلفة في المجتمع. إن كشف مواد أرشيفية بدون تآخيرات غير مجزرة ضروري لدفع المجتمع الإسرائيلي وهو مصلحة عامة هامة لا تقل عن تلك المصالح التي يتم استخدامها لتبرير

مواصلة التستر على ممارسات إجرام تم ارتكابها قبل قيام الدولة.

نتنياهو سعى شخصياً لدى سويسرا لوقف الدعم المالي للمعهد

تقول عكيفوت إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يعمل بشكل مباشر أمام وزارة الخارجية السويسرية لوقف التبرع المقدم منها للمعهد. وبالمناسبة فقد وقع قبل شهر ونصف الشهر على تمديد فترة منع نشر وثائق من ٥٠ إلى ٧٠ سنة إضافية. صحيفة «هآرتس» ذكرت أن نتنياهو ضغط على وزير خارجية سويسرا كي يوقف دعم وزارته لنشاط المعهد الساعي لتوسيع منالية الأرشيفات للجمهور.

عكيفوت تشير في هذا السياق إلى الحملة الإعلامية لنزع الشرعية بدواع كاذبة والتي تقودها منظمة اليمين المتطرف «عاد كان»، حيث هاجمت على نحو منهجي في الشهور الأخيرة نشاط المعهد وصورته كشناط تجسس لصالح حكومتَي السويد والنرويج. وكل هذا من خلال نسج نظريات مؤامرة فارغة، على حد قولها. هذه الحملة تحف في صلب توجه نتنياهو إلى الخارجية السويسرية لأنها الداعم الأساسي لمشروع توسيع منالية الأرشيفات الحكومية. نتنياهو يحاول ضرب الدعم المالي أيضا بواسطة سفارة إسرائيل في العاصمة السويسرية.

وتعتبر عكيفوت أن تهجم نتنياهو بأس وجبان وغير ديمقراطي، وهو حفيض جديد في حملة التحريض التي يقودها زعيم اليمين ضد منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وهو هجوم ليس على عكيفوت وحدها وإنما على الشغافية، حرية المعلومات والدفاع عن حقوق الإنسان. كما كتبت في بيان.

المسألة المركزية في هذه الانتخابات: حكومة يمين قوية، أم حكومة يسار بدعم اليهود. يوم سعيد، وفسر: «ليس لدي مثل هذه الرسالة. مثلما يرد في الاعلانات، الصيغة للتجسيد فقط. لقد أخذت البيان الذي نشره نتنياهو ردا على البوست الذي نشرته مقدمة البرامج التلفزيونية روتم سيلع، ونسخته هنا، بتعديلات طفيفة....»

تلك المذيعة كشفت بما قالته، بمجرد تصريحها حول المسألة، مدى ضجيج الصمت الذي يثورط فيه معظم أحزاب إسرائيل الصهيونية حول واحدة من أكثر المظاهر العنصرية التي تشهدها هذه الانتخابات. هذا الصمت مماثل في معناه للتحريض الذي يطلعه نتنياهو ضد المواطنين العرب، واستخدامهم كـ«إسفين» وقد تم تحويلهم الى خطر وتصويرهم كظاوب خامس.

التحريض إستراتيجية ما كانت ستنتج أولا الخصوم

نتنياهو يعتمد التحريض ويمارسه ويقترفه كاستراتيجية كاملة. وهي لم تبدأ منذ اليوم، بدأها قبل عقدين بمقولة «اليسار نسي معنى أن يكون يهودياً»، التي التقطتها الميكروفونات حين أسرز بها هامسا في أذن حاخام يهودي مغربي يحظى بتقدير وشعبية عاليين. وكذلك شعاره «نتنياهو جيد لليهود، الذي انتشر على لافتات الشوارع في يوم انتخابات ١٩٩٦. واليوم، يجمع زعيم اليمين حليف الكهانيين، المعلن عنهم في الولايات المتحدة تنظيمًا إرهابيا، بين موضوعي معادلة التحريض، على شاكلة أن خصومه من تحالف «كحول لفان، هم «يسار ضعيف» يعتمد على «كتلة مانعة» مؤلفة من العرب. هكذا يقبض نتنياهو على الانحطاط من طرفيه. وكل هذا في معادلة كاذبة بجميع مركباتها، فلا أحزاب هذا التحالف تريد الاعتماد على عرب (غانتس بالمناسبة أطلق أعنف حملة دعائية ضمت مفاخرة وحشية بالقتل والدمار في قطاع غزة إبان عدوان عام ٢٠١٤، خلال توليه قيادة أركان جيش الاحتلال). ومن الجهة الأخرى فإن ممثلي حزب غانتس من شق «يش عتيد (يوجد مستقبل)» بزعامة شريكه ياثير لبيد صوتوا في لجنة الانتخابات المركزية على شطب أحزاب كاملة ومرشحين في تحالفَي الأحزاب الفاعلة بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل. لكن من قال أصلا إن الحقيقة شيء له أية قيمة تذكر في معركة الديمقراطية الاسرائيلية على عتبة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؟!

[هـ. نفاع]

هذا الملحق بدعم من

وزارة الثقافة الفلسطينية



تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 – 2 – 2966201

فاكس: 00970 - 2 – 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي